



Distr.  
GENERAL  
A/40/906  
19 November 1985  
ARABIC  
ORIGINAL : ENGLISH



الأمم المتحدة  
الجمعية العامة

الدورة الأربعون  
البند ١٨ من جدول الأعمال

تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

ما تضمنه تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة اعلان منح  
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة من فصول تتصل بأقاليم  
معينة لا تشملها بنود أخرى من جدول الأعمال

تقرير اللجنة الرابعة

المقرر : السيد ستيفانو ستيفانيتي (إيطاليا)

أولا - مقدمة

- ١ - قررت الجمعية العامة ، في جلستها العامة الثالثة المعقودة في ٢٠ أيلول / سبتمبر ١٩٨٥ ، بناءً على توصية مكتبها ، ان تدرج في جدول أعمال دورتها الأربعين البند المعنون :  
" تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛  
" ( أ ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛  
" ( ب ) تقارير الأمين العام " .
- وفي الجلسة نفسها ، قررت الجمعية العامة ان تحيل الى اللجنة الرابعة ما تضمنه تقرير اللجنة الخاصة من فصول تتصل بأقاليم معينة .
- ٢ - ويتصل ما تضمنه تقرير اللجنة الخاصة من فصول تتعلق بأقاليم لا تشملها بنود أخرى من جدول الأعمال بالأقاليم المعنية التالية :

••/••

الفصل المتعلق بالموضوع من تقرير اللجنة الخاصة ( ١ )

الاقليم

الفصل العاشر	، A/40/23 (Part VII)	الصحراء الغربية
الفصل الثاني عشر	، A/40/23 (Part VII)	جبل طارق
الفصل الثالث عشر	، A/40/23 (Part VII)	توكيلاو
الفصل الرابع عشر	، A/40/23 (Part VII)	بيتكيرن
الفصل الخامس عشر	، A/40/23 (Part VII)	سانت هيلانة
الفصل السادس عشر	، A/40/23 (Part VII)	ساموا الامريكية
الفصل السابع عشر	، A/40/23 (Part VII)	فوام
الفصل الثامن عشر	، A/40/23 (Part VII)	اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية
الفصل التاسع عشر	، A/40/23 (Part VII)	برمودا
الفصل العشرون	، A/40/23 (Part VII)	جزر فرجن البريطانية
الفصل الحادي والعشرون	، A/40/23 (Part VII)	جزر كايمان
الفصل الثاني والعشرون	، A/40/23 (Part VII)	مونتسيرات
الفصل الثالث والعشرون	، A/40/23 (Part VII)	جزر تركس وكايكوس
الفصل الرابع والعشرون	، A/40/23 (Part VII)	انغيلا
الفصل الخامس والعشرون	، A/40/23 (Part VII)	جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة

٣ - وقررت اللجنة الرابعة ، في جلستها الثانية المعقودة في ٢٣ ايلول / سبتمبر ، اجسرا<sup>٥</sup> مناقشة عامة تتناول البنود ١٨ و ١٠٩ و ١١١ و ١٢ و ١١٢ و ١١٣ ، على أساس أن تنظر في المقترحات المتعلقة بما تشمله تلك البنود من مسائل كل على حدة . وقد اجرت اللجنة المناقشة العامة بشأن تلك البنود في جلساتها ١٢ ومن ١٥ الى ١٩ المعقودة في الفترة من ٣١ تشرين الأول / اكتوبر الى ٧ تشرين الثاني / نوفمبر .

( ١ ) سوف يدرج في الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الأربعون ، الملحق

رقم ٢٣ (A/40/23) .

- ٤ - ونظرت اللجنة الرابعة في البند ١٨ في جلساتها من ١١ الى ٢١ المعقودة فسي الفترة من ٣٠ تشرين الاول / اكتوبر الى ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر (A/C.4/40/SR.11-21).
- ٥ - وفي الجلسة ١١ المعقودة في ٣٠ تشرين الأول / اكتوبر ، أدلى مقرر اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ببيان عرض فيه الأنشطة ذات العلة التي اضطلعت بها اللجنة الخاصة خلال عام ١٩٨٥ ، ووجه انتباه اللجنة الرابعة الى الفصول الواردة في تقرير اللجنة الخاصة والمشار إليها في الفقرة ٢ أعلاه. والتي تشمل فيما تشمل مشاريع المقررات والقرارات ذات الصلة المقدمة من اللجنة لتتظر فيها اللجنة الرابعة ، فضلا عما يتصل بالموضوع من وثائق اللجنة الخاصة ( A/AC.109/801 و Corr.1 و 802-807 و 808 و Corr.1 و 809-815 و 816/Rev.1 و 817-820 و 823 و 827 و Corr.1 و 829 و 832 و 834 و A/AC.109/L.1558 و L.1561).
- ٦ - وكان معروضا على اللجنة الرابعة تقرير الأمين العام المتعلق بمسألة الصحراء الغربية ( A/40/692 و Corr.1 ) المقدم وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٩ / ٤٠ المؤرخ في ٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤ .
- ٧ - وفضلا عن ذلك ، كان معروضا على اللجنة الرابعة الرسائل التالية الموجهة الى الأمين العام :
- ( أ ) رسالة مؤرخة في ٣٠ كانون الثاني / يناير ١٩٨٥ وموجهة من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لاسبانيا لدى الأمم المتحدة ( A/40/113 ) ؛
- ( ب ) رسالة مؤرخة في ٦ شباط / فبراير ١٩٨٥ وموجهة من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ( A/40/121 ) ؛
- ( ج ) مذكرة شفوية مؤرخة في ١١ آذار / مارس ١٩٨٥ وموجهة من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لليمن لدى الأمم المتحدة ( A/40/173-S/17033 ) ؛
- ( د ) رسالة مؤرخة في ١ تموز / يوليو ١٩٨٥ وموجهة من الممثل الدائم لكل من اسبانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ( \* A/40/429 ) ؛
- ( هـ ) رسالة مؤرخة في ٢ آب / أغسطس ١٩٨٥ وموجهة من الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة ( A/40/529 ).

\* أعيد إصدارها لأسباب فنية .

٨ - ووافقت اللجنة الرابعة على طلبات الاستماع التالية المتعلقة بنظرها في هذا البند :

الجلسة التي ووفق فيها  
على طلب الاستماع

مقدم الالتماس

- |                |   |
|----------------|---|
| الجلسة الثالثة | السيد غلين الكالاي ، اللجنة الوطنية لضحايا<br>الاشعاع (A/C.4/40/2)  |
| الجلسة الثالثة | السيد رونالد فرانكيز تيهان ، رابطة ملاك الأراضي<br>في غوام (A/C.4/40/3)   |
| الجلسة الثالثة | السيد محمد سالم ولد سائق ، الجبهة الشعبية<br>لتحرير الساقية الحمراء ووادى الذهب<br>(جبهة البوليساريو) (A/C.4/40/4)                        |
| الجلسة الرابعة | السنتور جيتون آنجين ، نيابة عن أهل رونجيلاب<br>آتول (A/C.4/40/2/Add.1)  |
| الجلسة الرابعة | الآنسة اليزابيث باوندز ، تحالف ميكرونيزيا<br>(A/C.4/40/2/Add.2)   |
| الجلسة الرابعة | السنتور تد س . نيلسون ، نيابة عن منظمة نى أولد<br>بيولز سكوير ليفيل آند جاستس في بونابسي<br>(A/C.4/40/2/Add.3)                            |
| الجلسة الرابعة | السيد غيلين بيترسن ، كلية باروخ ، قسم الاجتماع<br>والانثروبولوجيا (A/C.4/40/2/Add.4)  |
| الجلسة الرابعة | السيدة هوب كريستوفال ، نيابة عن منظمة الشعب<br>لحقوق السكان الأصليين (A/C.4/40/3/Add.1)   |
| الجلسة الرابعة | الآنسة تريزا ك . سميت ، حملة الصحراء الغربية<br>من أجل حقوق الانسان والغوث الانساني ،<br>الولايات المتحدة الأمريكية<br>(A/C.4/40/4/Add.1) |
| الجلسة الرابعة | السيد بيل فيليس ، العصبة الدولية لحقوق الشعوب<br>وتحريرها (A/C.4/40/4/Add.2)  |
| الجلسة الخامسة | السيد ج . رومان بيدور ، مواطن من جمهورية بالاو<br>(A/C.4/40/2/Add.5)  |

الجلسة التي ووفق فيها  
على طلب الاستماع

مقدم الالتماس

الجلسة الخامسة	الآنسة سوزان كواس ، الكنيسة الميثودية المتحدة (A/C.4/40/2/Add.6)
الجلسة الثامنة	الآنسة سو رايت روف ، جماعة حقوق الأقليات (A/C.4/40/4/Add.3)
الجلسة الحادية عشرة	الآنسة سو رايت روف ، جماعة حقوق الأقليات (A/C.4/40/2/Add.7)
الجلسة الحادية عشرة	السيد بيد الله محمد الشيخ ، نيابة عن مندوبي الساقية الحمراء (A/C.4/40/4/Add.4)
الجلسة الحادية عشرة	السيد محمد تقي الله ماء العينين ، نيابة عن مثلي وادي الذهب (A/C.4/40/4/Add.5)
الجلسة الحادية عشرة	السيد بركة زروالي ، نيابة عن الممثلين المنتخبين عن المجتمعات المحلية وآباء الأشخاص المختطفين والمحتجزين بطريقة غير قانونية في الأراضي الجزائرية (A/C.4/40/4/Add.6)
الجلسة الحادية عشرة	السيد أحمد رشيد ، حركة أهالي الصحراء (AOSARIO) وحركة مقاومة الرجـال السـزرق (MOREHOB) (A/C.4/40/4/Add.7)

٩ - وقد استمعت اللجنة الرابعة الى بيانات من مقدمي الالتماسات على النحو التالي ؛  
السيد الكالاي ، والسنتور آنجين ، والسيد بيترسن ، والسيد بيدور ، والآنسة كواس، والآنسة  
روف ، والسيد تيهان (نيابة عن المنظمة الشعبية لحقوق السكان الأصليين) في الجلسة الحادية  
عشرة المعقودة يوم ٣٠ تشرين الأول / اكتوبر ؛ والسيد فريترز كروز (نيابة عن منظمة ذي أولسد  
بيولز سكوير ليفل آند جاستس في بونابي) والسيد تيهان (نيابة عن رابطة ملاك الأراضي في  
غوام) في الجلسة الثانية عشرة المعقودة يوم ٣١ تشرين الأول / اكتوبر . وقد أجاب السيد  
تيهان على أسئلة وجهها اليه ممثلو جمهورية ايران الاسلامية وكوبا وبلغاريا وأنغولا وفيهيت نام  
والجمهورية العربية السورية في الجلسة الثانية عشرة وممثلو جمهورية أوكرانيا الاشتراكية  
السوفياتية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في الجلسة الثالثة عشرة التي عقدت في  
نفس اليوم . كذلك أجاب السيد الكالاي في الجلسة الثالثة عشرة على أسئلة وجهها اليه  
ممثلو جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية وكوبا  
واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وجمهورية ايران الاسلامية . وأجاب السيد بيترسن

طى سؤال وجهه اليه ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . وفي الجلسة الرابعة عشرة المعقودة يوم ١ تشرين الثاني /نوفمبر أدلى ببيان كل من الانسة سميت والسيد منصور عمر (جبهة بوليساريو) والسيد فانا فوفانجيه (نمابسة عن جماعة حقوق الأقليات) والسيد زروالي والسيد الشيخ ؛ وفي الجلسة الخامسة عشرة المعقودة في ٤ تشرين الثاني /نوفمبر ألقى ببيان كل من السيد رشيد والسيد معالينين . كما ألقى السيد عمر ببيان في الجلسة التاسعة عشرة المعقودة في ٧ تشرين الثاني /نوفمبر والسيد الشيخ في الجلسة العشرين المعقودة في ٨ تشرين الثاني /نوفمبر . ولم يمثل كل من الانسة باوندز والسيد فيليس امام اللجنة .

### ثانياً - النظرفى المقترحات

١٠ - اعتمدت اللجنة الرابعة ١٠ مشاريع قرارات و ٣ مشاريع توافق آراء ومشروع مقرر واحد ، وذلك بعد نظرها في المقترحات المتعلقة بالأقاليم الخمسة عشر التالية :

توكيلاو	مونتسيرات
بيتكيرن	جزر تركس وكايكوس
سانت هيلانة	انغيلا
ساموا الأمريكية	جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة
غوام	اقليم جزر المحيط الهادئ الشمسول
برمودا	بالوصاية
جزر فرجن البريطانية	جبل طارق
جزر كايمان	الصحراء الغربية

ويرد في الفقرات ١٢ الى ٣٠ بيان بنظر اللجنة في المقترحات .

١١ - وفي الجلسة ٢٠ المعقودة في ٨ تشرين الثاني / نوفمبر ، وجه الرئيس الانتباه الى بيان مقدم من الأمين العام ( A/C.4/40/L.3 ) وفقاً للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة ، بشأن الآثار المترتبة بالنسبة للميزانية البرنامجية على المقترحات المتصلة بتوكيلاو ، سانت هيلانة ، وساموا الأمريكية ، وغوام ، وبرمودا ، وجزر فرجن البريطانية ، وجزر كايمان ، ومونتسيرات ، وجزر تركس وكايكوس ، وأنغيلا ، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة . وفي الجلسة ٢١ المعقودة في ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر قدم أمين اللجنة بياناً عن الآثار المترتبة بالنسبة للميزانية البرنامجية على المقترحات المتصلة بالصحراء الغربية .

### ألف - توكيلاو وبيتكيرن

١٢ - في الجلسة ٢٠ المعقودة في ٨ تشرين الثاني / نوفمبر ، اعتمدت اللجنة الرابعة دون اعتراض ، مقترحات متعلقة بمسألتي توكيلاو وبيتكيرن ، وذلك على النحو التالي :

.../...

( أ ) مشروع توافق الآراء المتعلق بتوكيلاو والوارد في الفقرة ١٣ من الفصل الثالث عشر من تقرير اللجنة الخاصة (A/40/23 (Part VII) ) انظر الفقرة ٢٩ ، مشروع توافق الآراء الأول ؛

( ب ) مشروع توافق الآراء المتعلق ببيتكيرن والوارد في الفقرة ١٠ من الفصل الرابع عشر من تقرير اللجنة الخاصة (A/40/23 (Part VII) ) انظر الفقرة ٢٩ ، مشروع توافق الآراء الثاني .

### باء - سانت هيلانة

١٣ - في الجلسة ٢٠ المعقودة في ٨ تشرين الثاني / نوفمبر ، اتخذت اللجنة الرابعة اجراء بشأن مشروع المقرر المتعلق بسألة سانت هيلانة والوارد في الفقرة ١١ من الفصل الخامس عشر من تقرير اللجنة الخاصة (A/40/23 (Part VII) ) ، على النحو التالي ( ٢ ) :

( أ ) بناء على طلب المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، اجري تصويت منفصل على الجملة الخامسة من مشروع المقرر ، التي نصها كما يلي : " وتلاحظ الجمعية مع القلق وجود مرافق عسكرية في جزيرة اسنشن التابعة ، وتشير في هذا الصدد الى جميع قرارات ومقررات الأمم المتحدة ذات الصلة فيما يتعلق بالقواعد والمنشآت العسكرية المقامة في الأقاليم المستعمرة والأقاليم غير المتصنعة بالحكم الذاتي " . وقد أبقى على الجملة الخامسة من مشروع المقرر بتصويت مسجل نتيجته ٧٧ صوتا مقابل ٢٧ صوتا ، مع امتناع ٢٧ عضوا عن التصويت . وكانت نتيجة التصويت كما يلي ( ٣ ) :

---

( ٢ ) أدلى ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ببيان تعليلا للتصويت .

( ٣ ) بعد التصويت أخطر وفد اسبانيا الأمانة العامة بأنه كان يعترض الامتناع عن التصويت .



المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الأرجنتين ، الاردن ، افغانستان ، اكوادور ، البانيا ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، انغولا ، أوروغواي ، أوغندا ، ايران ( جمهورية - الاسلامية ) ، باراغواي ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بنمما ، بنن ، بوتسوانا ، بوركينا فاسو ، بوروندي ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تشيكوسلوفاكيا ، تونس ، الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سيراليون ، الصين ، العراق ، غرينادا ، غيانا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، فنزويلا ، فييت نام ، قطر ، كوبا ، كولومبيا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، المملكة العربية السعودية ، منغوليا ، موزامبيق ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، الهند ، هنغاريا ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا .

المعارضون : استراليا ، اسرائيل ، المانيا ( جمهورية - الاتحادية ) ، انتيغوا وبربودا ، ايرلندا ، ايسلندا ، ايطاليا ، البرتغال ، بلجيكا ، تركيا ، جزر البهاما ، الدانمرك ، ساموا ( الغربية ) ، السويد ، فرنسا ، فنلندا ، كندا ، لكسمبرغ ، ملاوي ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النرويج ، النمسا ، نيوزيلندا ، هولندا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان ، اليونان .

المقتنعون : بابوا غينيا الجديدة ، بربادوس ، بروني دار السلام ، بورما ، تايلند ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، جامايكا ، جزر القمر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، الرأس الأخضر ،

ساحل العاج ، سنغافورة ، سوازيلند ، عمان ، غابون ،  
فانا ، غواتيمالا ، غينيا الاستوائية ، الفلبين ، الكاميرون ،  
ليسبريا ، ليسوتو ، نيبال ، النيجر ، هايتي ، هندوراس .

(ب) اعتمد مشروع المقرر ككل بتصويت سجل نتيجته ١١٢ صوتا مقابل  
٣ أصوات مع امتناع ٢٥ عضوا عن التصويت (انظر الفقرة ٣٠) (٤) . وكانت نتيجة  
التصويت على النحو التالي (٥) :

المُعْتَمَدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ،  
الأرجنتين ، الأردن ، أفغانستان ، اكوادور ، البانيا ،  
الامارات العربية المتحدة ، أنتيغوا وبربودا ، اندونيسيا ،  
انغولا ، أوروغواي ، أوغندا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ،  
بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، باكستان ، البحرين ،  
البرازيل ، بربادوس ، بروني دار السلام ، بلغاريا ،  
بنغلاديش ، بنما ، بنن ، بوتسوانا ، بوركينافاسو ،  
بورما ، بوروندي ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ،  
ترينيداد وتوباغو ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، جامايكا ،  
الجزائر ، جزر البهاما ، جزر القمر ، الجماهيرية العربية  
الليبية ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ،  
جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية  
تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية  
الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية السورية ،  
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، الرأس الأخضر ،  
رواندا ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، زيمبابوي ، ساحل العاج ،  
سان تومي وبرينسيبي ، سرى لانكا ، سنغافورة ، سوازيلند ،  
السودان ، سورينام ، سيراليون ، الصومال ، الصين ،

(٤) أخطر وفد أيسلندا الأمانة العامة فيما بعد بأنه كان يعترض الامتناع  
عن التصويت . وأشار وفد جيوتي أنه لو كان حاضرا وقت التصويت كان سيؤيد مشروع  
القرار .

(٥) أدلى ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ببيان  
تعليل للتصويت .

العراق ، عمان ، غابون ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ،  
غينيا ، غينيا - بيساو ، الفلبين ، فنزويلا ، فييت نام ،  
قبرص ، قطر ، الكامبيون ، كمبوتشيا الديمقراطية ،  
كوبا ، كولومبيا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لبنان ،  
ليبيريا ، ليسوتو ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ،  
المغرب ، المكسيك ، ملاوى ، ملديف ، المملكة العربية  
السعودية ، منغوليا ، موريتانيا ، موزامبيق ، نيبال ،  
النيجر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، هايتي ، الهند ،  
هندوراس ، هنغاريا ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ،  
يوغوسلافيا .

المعارضون : ايسلندا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا  
الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

المقنعون : اسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ، المانيا (جمهورية -  
الاتحادية) ، ايرلندا ، ايطاليا ، البرتغال ، بلجيكا ،  
تركيا ، تشاد ، جمهورية افريقيا الوسطى ، الدانمرك ،  
ساموا (الغربية) ، السويد ، غينيا الاستوائية ، فرنسا ،  
فنلندا ، كندا ، لكسمبرغ ، النرويج ، النمسا ، نيوزيلندا ،  
هولندا ، اليابان ، اليونان .

حيم - ساموا الأمريكية ، وغوام ، وبرمودا ، وجزر  
فيرجن البريطانية ، وجزر كايمان ،  
ومونتسيرات ، وجزر تركس وكايكوس ، وأنغويلا ،  
وجزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة

١٤- في الجلسة ٢٠ المعقودة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ، اعتمدت اللجنة  
الرابعة ، دون اعتراض ، مقترحات تتعلق بالأقاليم التسعة المذكورة أعلاه ، وذلك  
على النحو التالي :

( أ ) مشروع القرار المتعلق بساموا الأمريكية ، الوارد في الفقرة ١٠ من  
الفصل السادس عشر من تقرير اللجنة الخاصة ( A/40/23 (Part VII) ) ( انظر  
الفقرة ٢٨ ، مشروع القرار الأول ) ؛

( ب ) مشروع القرار المتعلق بغوام ، الوارد في الفقرة ١٠ من الفصل  
السابع عشر من تقرير اللجنة الخاصة ( A/40/23 (Part VII) ) ( انظر الفقرة ٢٨ ،  
مشروع القرار الثاني ) ؛

( ج ) مشروع القرار المتعلق ببرمودا ، الوارد في الفقرة ١١ من الفصل  
التاسع عشر من تقرير اللجنة الخاصة ( A/40/23 (Part VII) ) ( انظر الفقرة ٢٨ ،  
مشروع القرار الثالث ) ؛

( د ) مشروع القرار المتعلق بجزر فيرجن البريطانية ، الوارد في الفقرة ١٠  
من الفصل العشرين من تقرير اللجنة الخاصة ( A/40/23 (Part VII) ) ( انظر  
الفقرة ٢٨ ، مشروع القرار الرابع ) ؛

( هـ ) مشروع القرار المتعلق بجزر كايمان ، الوارد في الفقرة ١٠ من الفصل  
العشرين من تقرير اللجنة الخاصة ( A/40/23 (Part VII) ) ( انظر الفقرة ٢٨ ،  
مشروع القرار الخامس ) ؛

( و ) مشروع القرار المتعلق بمونتسيرات ، الوارد في الفقرة ١١ من الفصل  
الحادي والعشرين من تقرير اللجنة الخاصة ( A/40/23 (Part VII) ) ( انظر  
الفقرة ٢٨ ، مشروع القرار السادس ) ؛

( ز ) مشروع القرار المتعلق بجزر تركس وكايكوس ، الوارد في الفقرة ١٠ من  
الفصل الثالث والعشرين من تقرير اللجنة الخاصة ( A/40/23 (Part VII) ) ( انظر  
الفقرة ٢٨ ، مشروع القرار السابع ) ؛

( ح ) مشروع القرار المتعلق بأنغولا ، الوارد في الفقرة ١٠ من الفصل الرابع والعشرين من تقرير اللجنة الخاصة ( A/40/23 (Part VII) ) ( انظر الفقرة ٢٨ ، مشروع القرار الثامن ) ؛

( ط ) مشروع القرار المتعلق بجزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة الوارد في الفقرة ١١ من الفصل الخامس والعشرين من تقرير اللجنة الخاصة ( A/40/23 (Part VII) ) ( انظر الفقرة ٢٨ ، مشروع القرار التاسع ) .

#### دال - اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية

١٥- في الجلسة ٢٠ المعقودة في ٨ تشرين الثاني /نوفمبر ، أعلن الرئيس أنه يقترح ، بناءً على المشاورات التي أجراها مع رئيس اللجنة الخاصة وكذلك مع عدد من الوفود المعنية ، ان تقرر اللجنة الرابعة عدم اتخاذ أي إجراء في المرحلة الحالية بشأن مشروع القرار المقدم من اللجنة الخاصة ( A/40/23 (Part VII) ، الفصل الثامن عشر ، الفقرة ١٢ ) . وقررت اللجنة الرابعة ، دون اعتراض ، اعتماد اقتراح الرئيس .

#### هاء - جبل طارق

١٦- في ١١ تشرين الثاني /نوفمبر ، جرى تعميم مشروع توافق آراء بشأن جبل طارق ( A/C.4/40/L.7 ) .

١٧- وفي الجلسة ٢١ المعقودة في ١٢ تشرين الثاني /نوفمبر ، اعتمدت اللجنة الرابعة مشروع توافق الآراء ( A/C.4/40/L.7 ) دون اعتراض ( انظر الفقرة ٢٩ ، مشروع توافق الآراء الثالث ) .

#### واو - الصحراء الغربية

١٨- في الجلسة ١١ المعقودة في ٣٠ تشرين الأول /اكتوبر ، وجه الرئيس الانتباه الى مشروع القرار A/C.4/40/L.2 المقدم من اثيوبيا وأفغانستان وأنغولا وأوغندا وإيران ( جمهورية - الاسلامية ) ويايوا غينيا الجديدة وبليز وبنما وبنن وبوروندي والحزائير وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والرأس الأخضر ورواندا وزامبيا وسان تومي وبرينسيبي وسيشيل وغيانا وفانواتو وفيت نام وكوبا والكونغو ومدغشقر والمكسيك وموريتانيا وموزامبيق ونيكاراغوا ويوغوسلافيا ونصه كما يلي :

.../...

## مسألة الصحراء الغربية

ان الجمعية العامة ،

وقد نظرت بتعمق في مسألة الصحراء الغربية ،

واذ تشير الى حق جميع الشعوب ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال وفقا للمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وفي قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ ، والمتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ،

واذ تشير الى قرارها ٤٠/٣٩ المؤرخ في ٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤ بشأن مسألة الصحراء الغربية ،

وقد نظرت في الفصل ذي الصلة من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (٦) .

واذ تحيط علما بتقرير الأمين العام بشأن مسألة الصحراء الغربية (٧) .

واذ تشير الى القرار AHG/Res.104(XIX) بشأن الصحراء الغربية (٨) الذي اتخذه مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية التاسعة عشرة المعقودة في أديس أبابا في الفترة من ٦ الى ١٢ حزيران / يونيو ١٩٨٣ ،

١- تؤكد من جديد ان مسألة الصحراء الغربية هي مسألة انهاء الاستعمار مازال ينبغي حلها على أساس ممارسة شعب الصحراء الغربية لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ؛

٢- تؤكد من جديد أيضا أن حل مسألة الصحراء الغربية يكمن في تنفيذ القرار AHG/Res.104(XIX) الذي اتخذه مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية والذي يحدد الطرق والوسائل الكفيلة بالتوصل الى حل سياسي عادل وحاسم للنزاع المتعلق بالصحراء الغربية ؛

(٦) A/40/23 (Part VII) ، الفصل العاشر .

(٧) A/40/692 .

(٨) للاطلاع على النص ، انظر القرار ٤٠/٣٨ ، الفقرة ١ .

٣- ترجوة أخرى ، لهذا الغرض ، من طرفي النزاع ، وهما المملكة المغربية والجهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب ، الدخول فسي مفاوضات مباشرة بغية التوصل الى وقف اطلاق النار لتهيئة الظروف اللازمة لاجراء استفتاء سلمي وعادل لتقرير مصير شعب الصحراء الغربية ، استفتاء يجرى دون أى قيود ادارية أو عسكرية ، تحت اشراف منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة ؛

٤- ترحب بما يبذله رئيس منظمة الوحدة الافريقية الحالي والأمين العام للأمم المتحدة من جهود للتوصل الى حل عادل ودائم لمسألة الصحراء الغربية ؛

٥- تدعو رئيس منظمة الوحدة الافريقية الحالي والأمين العام للأمم المتحدة الى بذل كل جهد لحمل طرفي النزاع وهما المملكة المغربية وجهة البوليساريو على التفاوض بشأن شروط وقف اطلاق النار وطرائق تنظيم الاستفتاء المشار اليه ، وفقا لقرار منظمة الوحدة الافريقية (XIX) AHG/Res.104 وهذا القرار ؛

٦- تؤكد من جديد عزم الأمم المتحدة على التعاون التام مع منظمة الوحدة الافريقية لتنفيذ مقررات منظمة الوحدة الافريقية ذات الصلة ، ولا سيما القرار (XIX) AHG/Res.104 ؛

٧- ترجو من اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة أن تواصل النظر في الحالة في الصحراء الغربية بوصفها مسألة ذات أولوية ، وأن تقدم تقريرا عن هذه المسألة الى الجمعية العامة فسي دورتها الحادية والأربعين ؛

٨- تدعو الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية الى ابقاء الأمين العام للأمم المتحدة على علم بما يتحقق من تقدم في سبيل تنفيذ مقررات منظمة الوحدة الافريقية بشأن الصحراء الغربية ؛

٩- تدعو الأمين العام الى أن يتابع الحالة في الصحراء الغربية عن كثب بغية تنفيذ هذا القرار ، وأن يقدم تقريرا عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين ؛

١٩- وفي الجلسة ١٤ المعقودة في ١ تشرين الثاني /نوفمبر وجه الرئيس الانتباه الى مشروع القرار A/C.4/40/L.4 المقدم من باراغواي وجزر القمر وجمهورية افريقيا الوسطى وزائير مغابون وغواتيمالا وغينيا الاستوائية والمغرب وقد انضمت اليها السلفادور فيما بعد . وفيما يلي نص مشروع القرار :

## مسألة الصحراء الغربية

### ان الجمعية العامة ،

وقد نظرت في مسألة الصحراء الغربية ،

وان تشير الى حق جميع الشعوب ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال  
وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠  
والمضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، والقرار ١٥٤١ (د - ١٥)  
المؤرخ في ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ ،

وان تضع في الاعتبار قرارها ٢٦٢٥ (د - ٢٥) المؤرخ في ٢٤ تشرين الأول / أكتوبر  
١٩٧٠ ، والمضمن اعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين  
الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة ،

وان تشير الى القرارات والمقررات ذات الصلة التي اتخذتها الأمم المتحدة ومنظمة  
الوحدة الافريقية ،

وان تضع في الاعتبار قرارها ٨/٣٩ ، المؤرخ في ٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٤ ،  
بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ،

وان تحيط علما بتقرير الأمين العام المتعلق بمسألة الصحراء الغربية الصادر في  
٣٠ أيلول / سبتمبر ١٩٨٥ (٩) ،

وان تدرك الحاجة الماسة الى وضع حد للخطر الذي يهدد سلم شمال غربي افريقيا  
وأمنه واستقراره ، والى ايجاد حل سلمي وعادل ونهائي لمسألة الصحراء الغربية ،

وان تشير الى تعهد المملكة المغربية بالالتزام التام بنتائج استفتاء لتقرير المصير  
يجرى تحت اشراف الأمم المتحدة ،

١ - تقرر أن يتم اعتبارا من كانون الثاني / يناير ١٩٨٦ تنظيم استفتاء حر  
وديمقراطي لكي يتسنى لسكان الصحراء الغربية الأصليين أن يمارسوا حقهم ، غير القابل  
للتصرف ، في تقرير المصير ممارسة كاملة ؛

٢ - ترجو من الأمين العام أن يتخذ التدابير المناسبة لتنظيم هذا الاستفتاء ،  
آخذا في الاعتبار مقررات لجنة التنفيذ التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية وممارسات الأمم  
المتحدة المتبعة في هذا المجال ؛



- ٣ - ترجوبنا على ذلك من الأمين العام أن يجرى ، بالتعاون مع الرئيس الحالي والأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية ، ما يلزم من مشاورات مع الأطراف المعنية من أجل اجراء هذا الاستفتاء ؛
- ٤ - ترجو من الأمين العام أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار .
- ٢٠ - وفي الجلسة ١٨ المعقودة في ٧ تشرين الثاني / نوفمبر وجه الرئيس الانتباه الى مشروع القرار المنقح A/C.4/40/L.2/Rev.1 الذي تضم البلدان المقدمة له الآن ، بوتسوانا وبوركينا فاسو وزمبابوي وسانت لوسيا والسنتغال وسيراليون وغانا وغينيا - بيساو وقبرص ولبيريسا وليسوتو ومالي وملاوي والهند واليمن الديمقراطية .
- ٢١ - وفي الجلسة نفسها وجه الرئيس الانتباه الى التعديلات التالية المقدمة على مشروع القرار A/C.4/40/L.4 ؛

( أ ) تعديلان مقدمان من موازبيق ( A/C.4/40/L.8 ) نصهما كما يلي :

١ " في نهاية الفقرة الثالثة من الديباجة يضاف ما يلي :

" ولا سيما مبدأ تساوي الشعوب في الحقوق وحقها في تقرير مصيرها .

٢ " في نهاية الفقرة الرابعة من الديباجة يضاف ما يلي :

" ولا سيما قرار منظمة الوحدة الإفريقية (AHG/Res.104(XIX) والقرارين ٤٠/٣٨ و ٤٠/٣٩ اللذين اتخذتهما الجمعية العامة للأمم المتحدة " .

( ب ) تعديل مقدم من بوركينا فاسو (A/C.4/40/L.9) نصه كما يلي :

" في نهاية الفقرة ١ من المنطوق تعدل العبارة الأخيرة الى " ممارسة كاملة في تقرير المصير " ويضاف ما يلي :

" وفي الاستتلال ، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) وعلى أساس خطة السلم التي قررتها منظمة الوحدة الإفريقية والواردة في قرار هذه المنظمة (AHG/Res.104(XIX) والتي اعتمدها الأمم المتحدة في قرارى الجمعية العامة ٤٠/٣٨ و ٤٠/٣٩ " .

( ج ) تعديلان مقدمان من مدغشقر (A/C.4/40/L.10) نصهما كما يلي :

١ " في السطر الأول من الفقرة ٢ من المنطوق يضاف ما يلي بصدد عبارة " الأمين العام " : " للأمم المتحدة والى الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الإفريقية " مع تعديل لفظة " يتخذ " في السطر الأول الى " يتخذ " وعبارة " آخذا في الاعتبار " في السطر الثاني الى " آخذين في الاعتبار " .

٢ " في السطر الثاني من الفقرة ٢ من المنطوق ، يضاف ما يلي بعد  
" لمنظمة الوحدة الافريقية " : " كما حددها واستكملها قرار  
منظمة الوحدة الافريقية AHG/Res.104(XIX) " .

( د ) تعديلان مقدمان من الجزائر ( A/C.4/40/L.11 ) نصهما كما يلي :

" في السطر الثالث من الفقرة ٣ من المنطوق :

١ " بعد عبارة " الأطراف المعنية " يضاف ما يلي :

" كما حددها قرار منظمة الوحدة الافريقية  
( XIX ) AHG/Res.104 وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة  
٤٠/٣٨ و ٤٠/٣٩ ، وهي المملكة المغربية وجبهة البوليساريو

٢ " بعد عبارة " من أجل " يكون نص الفقرة : " حملها على التفاوض  
على شروط وقف اطلاق النار وجميع الاجراءات اللازمة من أجل  
اجراء هذا الاستفتاء ؛ "

٢٢ - وفي الجلسة ٢١ المعقودة في ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر قدم ممثل جمهورية افريقيا  
الوسطى مشروع القرار A/C.4/40/L.4 نيابة عن الوفود المشتركة في تقديمه .

٢٣ - وفي الجلسة نفسها قدم ممثل بوركينا فاصو مشروع القرار A/C.4/40/L.2/Rev.1  
نيابة عن الوفود المشتركة في تقديمه .

٢٤ - وفي الجلسة نفسها قدم ممثلو موزامبيق وبوركينا فاصو ومدغشقر والجزائر التعديلات  
الواردة على مشروع القرار A/C.4/40/L.4 في الوثائق A/C.4/40/L.8 و L.9 و L.10 و L.11  
على التوالي .

٢٥ - وقد اعتمدت اللجنة الرابعة مشروع القرار A/C.4/40/L.2/Rev.1 في تصويت مسجل  
نتيجته ٩١ الى ٦ مع امتناع ٤٣ عضوا عن التصويت ( انظر الفقرة ٢٨ ، مشروع القرار  
العاشر ) (١٠) . وكان التصويت كما يلي (١١) :

( ١٠ ) بعد التصويت أعلن ممثل فانواتو أن وفده لو كان حاضرا وقت التصويت كان

سيؤيد مشروع القرار .

( ١١ ) قام ممثلو الدول الأعضاء التالية بالتاء بيانات تعليلا لتصويتهم على مشاريع

المقترحات و/أو اقتراح المغرب المشار اليه في الفقرة ٢٦ من هذا الفصل : اسبانيا ، استراليا ،  
باكستان ، بوروندي ، بوليفيا ، تركيا ، الجزائر ، زائير ، السودان ، السويد ، الصين ، غابون ،  
فرنسا ، فنلندا ، كوستاريكا ، المغرب ، النمسا ، نيوزيلندا ، الولايات المتحدة الامريكية .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الأرجنتين ، اسبانيا ، استراليا ، افغانستان ، اكوادور ، البانيا ، انتيغوا وبرمودا ، انغولا ، اوروغواي ، اوغندا ، ايران (جمهورية - اسلامية) ، بابوا غينيا الجديدة ، باكستان ، البرازيل ، بربادوس ، بلغاريا ، بليز ، بنما ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، بوركينا فاسو ، بوروندي ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، ترينيداد وتوباغو ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر البهاما ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، الرأس الأخضر ، رواندا ، زامبيا ، زيمبابوي ، سان تومي وبرينسيبي ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، سانت لوسيا ، السنغال ، السودان ، سورينام ، السويد ، سيراليون ، سيشيل ، غامبيا ، غانا ، غيانا ، غينيا - بيساو ، فنزويلا ، فنلندا ، فيجي ، فييت نام ، قبرص ، الكاميرون ، كوبا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، الكونغو ، كينيا ، ليسوتو ، مالي ، مدغشقر ، مصر ، المكسيك ، ملاوي ، منغوليا ، موريتانيا ، موريشيوس ، موزامبيق ، النمسا ، النيجر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، نيوزلندا ، هايتي ، الهند ، هنغاريا ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، اليونان .

المعارضون : جمهورية افريقيا الوسطى ، زائير ، غابون ، غواتيمالا ، غينيا الاستوائية ، المغرب .

المتنعون : الاردن ، اسرائيل ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اندونيسيا ، ايرلندا ، ايسلندا ، ايطاليا ، باراغواي ، البرتغال ، برونسي ، دار السلام ، بلجيكا ، بنغلاديش ، بورما ، تايلند ، تركيا ، تشاد ، جزر سليمان ، جزر القمر ، الدانمرك ، ساحل العاج ، ساموا (الغربية) ، سرى لانكا ، السلغادور ، سنغافورة ، شيلي ، الصومال ، الصين ، غرينادا ، غينيا ، فرنسا ، الغلبين ، كندا ، لبنان ، لكسمبرغ ، ماليزيا ، مديف ، المملكة العربية السعودية ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النرويج ، نيبال ، هندوراس ، هولندا ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليونان .

٢٦ - وبعد التصويت على مشروع القرار A/C.4/40/L.2/Rev.1 اقترح ممثل المغرب ، بمقتضى المادة ١١٦ من النظام الداخلي للجمعية العامة ، تأجيل مناقشة التعديلات من A/C.4/40/L.8 الى A/C.4/40/L.11 . وقد رفضت اللجنة الرابعة الاقتراح المقدم من المغرب في تصويت مسجل نتيجته ٤٤ الى ٢٧ مع امتناع ٥٥ عضوا عن التصويت . وكان التصويت كما يلي (١٢) :

#### المؤيدون :

الاردن ، اسبانيا ، انتيفوا وبرودا ، اوروغواي ، باكستان ، تركيا ، جزر القمر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، زائير ، ساموا (الغربية) ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، السلفادور ، شيلي ، الصومال ، العراق ، عمان ، غابون ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا-الاستوائية ، كوستاريكا ، المغرب ، المملكة العربية السعودية ، هندوراس ، الولايات المتحدة الامريكية .

#### المعارضون :

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، افغانستان ، البانيا ، انغولا ، اوغندا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، بربادوس ، بلديز ، بنما ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، بوركينا فاسو ، بوروندي ، بوليفيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشيكوسلوفاكيا ، الجزائر ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، رواندا ، زامبيا ، زمبابوي ، سان تومي وبرينسيبي ، السنغال ، سورينام ، سيشل ، غامبيا ، غانا ، غيانا ، غينيا - بيساو ، فانواتو ، فييت نام ، قبرص ، الكاميرون ، كوبا ، الكونغو ، ليبيريا ، ليسوتو ، مالي ، مدغشقر ، المكسيك ، ملاوي ، منغوليا ، موزامبيق ، النيجر ، نيكاراغوا ، الهند ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا .

#### المتنعون :

الارجنتين ، استراليا ، اسرائيل ، اكوادور ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اندونيسيا ، ايرلندا ، ايسلندا ، ايطاليا ، بابوا غينيا الجديدة ، البرازيل ، البرتغال ، بلجيكا ، بنغلاديش ، بورما ، بيرو ، تايلند ، تشاد ، جزر المهاما ، الجمهورية الدومينيكية ، الدانمرك ،

ساحل العاج ، سانت لوسيا ، سرى لانكا ، السودان ، السويد ، فرنسا ،  
فتزويلا ، فنلندا ، فيجي ، كندا ، كولومبيا ، لبنان ، لكسمبرغ ،  
ماليزيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ،  
النرويج ، النمسا ، نيبال ، النيجر ، نيوزيلندا ، هايتي ، هولندا ،  
اليابان ، اليونان .

٢٧ - وقد أخطر ممثل المغرب اللجنة ، نيابة عن مقدمي مشروع القرار A/C.4/40/L.4 ،  
بسحب هذا المشروع .

### ثالثا - توصيات اللجنة الرابعة

٢٨- توصي اللجنة الرابعة الجمعية العامة باعتماد مشاريع القرارات التالية :

#### مشروع القرار الأول

##### مسألة ساموا الأمريكية

ان الجمعية العامة ،

وقد نظرت في مسألة ساموا الأمريكية ،

وقد رست الفصول المتعلقة بالموضوع من تقرير اللجنة الخاصة  
المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (١٣) ،

واذ تشير الى قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون  
الأول / ديسمبر ١٩٦٠ ، والمتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب  
المستعمرة ، والى سائر قرارات ومقررات الأمم المتحدة المتعلقة بساموا  
الأمريكية ، بما في ذلك خاصة قرارها ٣٩ / ٣١ المؤرخ في ٥ كانون الأول /  
ديسمبر ١٩٨٤ ،

واذ تأخذ في اعتبارها بيان ممثل الدولة القائمة بالادارة المتعلق  
بساموا الأمريكية (١٤) ،

وادراكا منها للحاجة الى حث خطى التقدم نحو التنفيذ التام  
للاعلان فيما يخص ساموا الأمريكية ،

واذ تلاحظ مع التقدير مواصلة الدولة القائمة بالادارة الاشتراك  
في أعمال اللجنة الخاصة فيما يتعلق بساموا الأمريكية ، مما يمكن اللجنة من  
اجراء دراسة أوسع وأجدي للحالة في الاقليم ،

(١٣) A/40/23 (Part II) ، الفصل الثاني ؛ و A/40/23 (Part III) ،

الفصل الرابع ؛ و A/40/23 (Part VII) ، الفصل السادس عشر.

(١٤) انظر A/C.4/40/SR.17 .

.../...

وإذ تلاحظ أن الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية في  
الاقليم ، التي يقوم بتنفيذها مكتب للتخطيط الانمائي التابع لحكومة  
ساموا الأمريكية ، قد انتهت في آخر عام ١٩٨٤ ،

وإذ تدرك ما لساموا الأمريكية من ظروف خاصة من حيث الموقع الجغرافي  
والأحوال الاقتصادية ، وإذ تضع في اعتبارها ضرورة القيام ، على سبيل الأولوية ،  
بتنويع اقتصاد الاقليم وزيادة تقويته من أجل تعزيز قدرته الاقتصادية ،

وإذ تشير الى أن الأمم المتحدة أوفدت الى الاقليم بعثة زائرة  
في عام ١٩٨١ ،

وإذ تضع في اعتبارها أن بعثات الأمم المتحدة الزائرة توفر وسيلة  
فعالة للتحقق من الحالة في الاقاليم الصغيرة ، وإذ تعرب عن ارتياحها  
لاستعداد الدولة القائمة بالادارة لاستقبال بعثات زائرة في الاقاليم الواقعة  
تحت ادارتها .

١ - توافق على الفصل المتعلق بساموا الأمريكية من تقرير  
اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان  
والشعوب المستعمرة (١٥) ؛

٢ - تؤكد من جديد حق شعب ساموا الأمريكية غير القابل  
للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقا لاعلان منح الاستقلال للبلدان  
والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ؛

٣ - تكرر الاعراب عن رأيها بأن عوامل مثل حجم  
الاقليم والموقع الجغرافي وعدد السكان والموارد الطبيعية المحدودة  
ينبغي ألا تؤثر بأي حال من الأحوال ممارسة شعب الاقليم على وجه السرعة  
لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقا للاعلان الوارد  
في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) الذي ينطبق تمام الانطباق  
على ساموا الأمريكية ؛

٤ - تطلب الى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ، بوصفها  
الدولة القائمة بالادارة ، أن تتخذ جميع الخطوات اللازمة للتعجيل بعملية  
انهاء استعمار الاقليم وفقا للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة  
والاعلان ، مراعية في ذلك حقوق ومصالح ورغبات شعب ساموا الأمريكية المعرب  
عنها بحرية في ظل ظروف تفضي الى نيل حق تقرير المصير الحقيقي ، وتؤكد

من جديد أهمية زيادة الوعي بين شعب ساموا الأمريكية بالامكانات المتاحة له من أجل ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال ؛

٥ — تحيط علماً بالانتخابات التي أجريت في ٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٤ وبأن الحاكم المنتخب الجديد قد أعلن عن اعتزامه أن يوصي بإصدار تشريعات تحدد بوضوح سلطات ومهام مختلف الإدارات الحكومية بغية تفادي تنازع السلطات ولضمان الرقابة الكافية على الميزانية ؛

٦ — تؤكد من جديد مسؤولية الدولة القائمة بالادارة ، بموجب الميثاق ، عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للاقليم ، وتطلب الى الدولة القائمة بالادارة أن تكثف جهودها من أجل تعزيز اقتصاد ساموا الأمريكية وتنويعه وأن توفر له المزيد من مقومات البقاء بغية تقليل اعتمادها الشديد على الدعم الاقتصادي والمالي المقدم من الولايات المتحدة وخلق فرص العمالة لشعب الاقليم ؛

٧ — تعرب عن أملها في أن تستمر عملية التخطيط الانمائي التي بدأتها الخطة الخمسية الأولى للتنمية ، وتحث الدولة القائمة بالادارة على أن تقوم ، بالتعاون مع حكومة الاقليم ، بتعزيز مسؤوليات مكتب التخطيط الانمائي والتوسع في تلك المسؤوليات ؛

٨ — تحث الدولة القائمة بالادارة على مواصلة تيسير العلاقات الوثيقة والتعاون الوثيق بين شعب الاقليم وشعوب المجتمعات المحلية والجزرية المجاورة ، وبين حكومة الاقليم والمؤسسات الاقليمية من أجل زيادة تعزيز الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لشعب ساموا الأمريكية ؛

٩ — تحث الدولة القائمة بالادارة على أن تصون ، بالتعاون مع حكومة الاقليم ، حق شعب الاقليم غير القابل للتصرف في التمتع بموارده الطبيعية ، وذلك باتخاذ تدابير فعالة لضمان حقه في امتلاك تلك الموارد والتصرف فيها وفي تحقيق السيطرة على تنميتها في المستقبل وفي مواصلة تلك السيطرة بهدف تهيئة الظروف لاقامة اقتصاد متوازن وله مقومات البقاء ؛

١٠ — تري أن امكانية ايفاد بعثة زائرة أخرى الى ساموا الأمريكية ينبغي أن تظل قيد الاستعراض ؛



١١- ترجوا من اللجنة الخاصة أن تواصل النظر في هذه  
المسألة في دورتها المقبلة ، بما في ذلك إيضاح بعثة زائرة أخرى التي  
ساموا الأمريكية ، بالتشاور مع الدولة القائمة بالادارة ، مراعية بصفة  
خاصة رغبات شعب الاقليم ، وأن تقدم تقريرا عن ذلك الى الجمعية  
العامة في دورتها الحادية والأربعين .

## مشروع القرار الثاني

### مسألة غوام

#### ان الجمعية العامة ،

وقد نظرت في مسألة غوام ،

وقد درست الفصول ذات الصلة بالموضوع من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (١٦) ،

وان تشير الى قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ والمتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة والى سائر قرارات ومقررات الأمم المتحدة المتعلقة بغوام ، بما في ذلك بصفة خاصة قرارها ٣٢/٣٩ المؤرخ في ٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤ ،

وقد استتمت الى بيان ممثل الدولة القائمة بالادارة ، فيما يتعلق بغوام (١٧) ،

وان تلاحظ مع التقدير مواصلة الدولة القائمة بالادارة الاشتراك بنشاط في أعمال اللجنة الخاصة فيما يتعلق بغوام ، مما يمكن اللجنة من اجراء دراسة أوسع وأجدي للحالة في الاقليم ، بغية التعجيل بعملية انهاء الاستعمار صوب التنفيذ التام والسريع للاعلان ،

وان تشير الى أن اللجنة الغوامية لتقرير المصير عينت في شباط / فبراير ١٩٨٤ لمعالجة مسألة المركز السياسي بطريقة مقبولة لدى شعب الاقليم ،

وان تحيط علما بالبيان الذي أدلى به ممثل الدولة القائمة بالادارة والذي ذكر فيه أن وزارة الدفاع قد أذنت بالتخلي عن حوالي ٢٠٠٠ هكتار من الأراضي التي كانت تحت سيطرتها في السابق ،

---

(١٦) (A/40/23(Part II)) ، الفصل الثاني ؛ و (A/40/23 (Part III))

الفصل الرابع ؛ و (A/40/23 (Part IV)) ، الفصل السادس ؛ و (A/40/23 (Part VII)) ، الفصل السابع عشر .

(١٧) انظر A/C.4/40/SR.17 .

.../...

وان تلاحظ الامكانات الكبيرة المتاحة لتنويع وتنمية اقتصاد الاقليم ،  
ومنها طى سبيل المثال صيد الأسماك طى نطاق تجارى والزراعة ،

وان تحيط طما بالخطوات التي اتخذتها حكومة الاقليم ، بدم من الدولة  
القائمة بالادارة ، لتطوير وتشجيع لغة وثقافة الشعب التشامورى ، الذى هو  
الشعب الأصلي فى الاقليم ،

وان تدرك ما للاقليم من ظروف خاصة من حيث الموقع الجغرافى  
والاحوال الاقتصادية ، وان تلحظ فى الاعتبار ضرورة القيام ، طى سبيل  
الأولوية ، بتنويع اقتصاد الاقليم وزيادة تعزيره من أجل تشجيع الاستقرار  
الاقتصادى ،

وان تشير الى أن الأمم المتحدة أوفدت الى الاقليم بعثة زائرة فى  
طام ١٩٧٩ ،

وان تلحظ فى اعتبارها أن بعثات الأمم المتحدة الزائرة توفر وسيلة  
فعالة للتحقق من الحالة فى الأقاليم الصغيرة ، وان تعرب عن ارتياحها  
لاستعداد الدولة القائمة بالادارة لاستقبال بعثات زائرة فى الأقاليم الواقعة  
تحت ادارتها ،

١ - توافق طى الفصل المتعلق بغوام من تقرير اللجنة الخاصة  
المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ( ١٨ ) ؛

٢ - تؤكد من جديد حق شعب غوام ، غير القابل للتصرف ، فى  
تقرير المصير والاستقلال وفقا لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب  
المستعمرة الوارد فى قرار الجمعية العامة ١٥١٤ ( د - ١٥ ) ؛

٣ - تؤكد من جديد اقتناعها بأن عوامل مثل حجم الاقليم  
والموقع الجغرافى وعدد السكان والموارد الطبيعية المحدودة ينبغى ألا تؤثر  
بأى حال من الاحوال تنفيذ الاعلان الذى ينطبق تمام الانطباق طى غوام ؛

٤ - تؤكد من جديد أهمية تنمية الوعي بين شعب غوام بشأن  
الاحتمالات المتاحة له فيما يتعلق بحقه فى تقرير المصير ، وتطلب الى الدولة  
القائمة بالادارة أن تقوم ، بالتعاون مع حكومة الاقليم ، بالتعجيل بمطالبة  
انها الاستعمار مع التقيد التام بالرفقات المعلنة لشعب الاقليم ؛

٥ - تحيط طما بالبيان الذى أدلى به ممثل الدولة القائمة بالادارة  
والذى مؤداه أن اللجنة الغوامية لتقرير المصير ، السيتى عينت فى

شباط/فبراير ١٩٨٤ لمعالجة مسألة المركز السياسي بطريقة مقبولة لدى شعب الاقليم من أجل رفعها الى كونغرس الولايات المتحدة الامريكية للموافقة ، تأمل في اجراء استفتاء محلي قبل نهاية عام ١٩٨٥ ؛

٦ - تحيط طمنا بالبيان الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة مؤكداً أن حكومته تحترم رغبة الغواميين في تولي زمام مستقبلهم السياسي والاقتصادي على السواء ؛

٧ - تؤكد من جديد اقتناعها الشديد بأن وجود القواعد والمنشآت العسكرية في الاقليم يمكن أن يشكل عقبة كبيرة أمام تنفيذ الاعلان وأنه من مسؤوليات الدولة القائمة بالادارة أن تكفل أن وجود هذه القواعد والمنشآت لا يعيق سكان الاقليم عن ممارسة حقهم في تقرير المصير والاستقلال وفقاً لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ؛

٨ - تحث الدولة القائمة بالادارة على مواصلة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لعدم توريث الاقليم في أية أعمال هجومية أو التدخل في شؤون الدول الأخرى وأن تمثل امثالاً كاملاً لمقاصد ومبادئ الميثاق والاعلان وقسرات ومقررات الجمعية العامة المتصلة بالأنشطة والترتيبات العسكرية التي تتخذها الدول ذات الاستعمارات في الاقليم الخاضعة لادارتها ؛

٩ - تؤكد من جديد مسؤولية الدولة القائمة بالادارة ، بموجب الميثاق ، عن تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غوام ، وفي هذا الصدد تطلب الى الدولة القائمة بالادارة اتخاذ كل الخطوات اللازمة لتقوية اقتصاد الاقليم وتنويعه ، بغية تقليل تبعية الاقليم الاقتصادية للدولة القائمة بالادارة ؛

١٠ - تكرر التأكيد على أن احدى العقبات التي تعترض التنمية الاقتصادية ، لا سيما في القطاع الزراعي ، ناشئة عن أن السلطات الاتحادية تحتفظ بمساحات كبيرة من الأراضي ، وتطلب الى الدولة القائمة بالادارة أن تستمر ، بالتعاون مع السلطات المحلية ، في نقل ملكية الأراضي الى شعب الاقليم ؛

١١ - تلاحظ أنه قد تم التوصل الى تسوية في عام ١٩٨٤ بين ممثلي ملاك الأراضي الغواميين السابقين والدولة القائمة بالادارة ، يحصل بمقتضاها الطرف الأول على ٣٩٥ مليون دولار تمويهاً عن الأراضي التي استولت عليها حكومة الولايات المتحدة في الفترة من عام ١٩٤٤ الى عام ١٩٦٣ ، طمناً أنه من حق المطالبين الأفراد عدم الاشتراك في هذه التسوية ومواصلة اللحاح على مطالبهم الخاصة ؛

٠٠/٠٠

١٢ - تكرر دعوتها الى الدولة القائمة بالادارة الى أن تدعم ما تتخذه حكومة الاقليم من تدابير ترسي الى ازالة القيود التي تعترض النمو في مجالسي الزراعة وصيد الأسماك على نطاق تجارى والى أن تعمل على ضمان تنميتها الى أكمل حد ؛

١٣ - تحث الدولة القائمة بالادارة على أن تواصل ، بالتعاون مع حكومة الاقليم ، اتخاذ تدابير فعالة لصون وضمان حق شعب غوام في موارده الطبيعية وفي تحقيق السيطرة على تنميتها في المستقبل وفي مواصلة هذه السيطرة ، وترجو من الدولة القائمة بالادارة أن تتخذ كل الخطوات الضرورية لحماية حقوق الملكية لشعب الاقليم ؛

١٤ - تعيد تأكيد أهمية بذل مزيد من الجهود من جانب حكومة الاقليم بدعم من الدولة القائمة بالادارة لتطوير وتشجيع لغة وثقافة الشعب التشامورى ، الذى هو الشعب الأصلي في الاقليم ؛

١٥ - تري أن امكانية ايفاد بعثة زائرة أخرى الى غوام في وقت مناسب ينبغي أن تظل قيد الاستعراض ؛

١٦ - ترجو من اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة هذه المسألة في دورتها المقبلة ، بما في ذلك امكانية ايفاد بعثة زائرة أخرى الى غوام في وقت مناسب وبالتشاور مع الدولة القائمة بالادارة ، وأن تقدم تقريراً عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها العادية والأربعين

### مشروع القرار الثالث

#### مسألة برمودا

##### ان الجمعية العامة ،

وقد نظرت في مسألة برمودا ،

وقد درست الفصول المتعلقة بالموضوع من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (١٩) ،

واذ تشير الى قرارها ١٥١٤ (د-١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ والمتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، والى سائر قرارات ومقررات الأمم المتحدة المتعلقة ببرمودا ، بما فيها على وجه الخصوص قرارها ٣٣/٣٩ المؤرخ في ٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤ ،

واذ تأخذ في اعتبارها ما أعلنته الدولة القائمة بالادارة من أنها ستحترم تمام الاحترام ورفيات شعب برمودا في تحديد المركز الدستوري للاقليم مستقبلا ،

واذ تدرك الحاجة الى ضمان التنفيذ التام والسريع للاعلان فيما يخص الاقليم ،

---

(١٩) A/40/23 (Part II) ، الفصل الثاني ؛ و A/40/23 (Part III) ، الفصل الرابع ؛ و A/40/23 (Part IV) ، الفصل الخامس والسادس ؛ و A/40/23 (Part VII) ، الفصل التاسع عشر .

وان ترحب باستمرار تعاون الدولة القائمة بالادارة مع اللجنة الخاصة في اعمالها المتعلقة ببرمودا ، الامر الذي يسهم في ان تدرس اللجنة عن طمس الاحوال السائدة في الاقليم ، بغية التعجيل بحلها الاستعماري بهدف التنفيذ التام للاعلان ،

وان تدرك ما للاقليم من ظروف خاصة من حيث الموقع الجغرافي والاحوال الاقتصادية وتضع في اعتبارها ضرورة القيام ، على سبيل الاولوية ، بتنوع اقتصاده وزيادة قوته بقصد تعزيز الاستقرار الاقتصادي ،

وان تضع في اعتبارها ان بعثات الامم المتحدة الزائرة توفر وسيلة فعالة للتحقق من الحالة في الاقاليم الصغيرة ، وتمرب عن ارتياحها لاستعداد الدولة القائمة بالادارة لاستقبال بعثات زائرة في الاقاليم الواقعة تحت ادارتها ،

١- توافق على الفصل المتعلق ببرمودا من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ( ٢٠ ) ؛

٢- تؤكد من جديد حق شعب برمودا غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقا لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الصادر في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) ؛

٣- تكرر رأيها بأن عوامل مثل حجم الاقليم والموقع الجغرافي وحجم السكان والموارد الطبيعية المحدودة ، ينبغي الا تؤخر ، بأي حال من الاحوال ، ممارسة شعب الاقليم على وجه الاستعجال لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقا للاعلان الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) الذي ينطبق تمام الانطباق على برمودا ؛

٤- تحث المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية بوصفها الدولة القائمة بالادارة على ان تواصل ، واضعة في اعتبارها حقوق ومصالح ورغبات شعب برمودا المعرب عنها بحرية وفي ظل ظروف تؤدي الى تقرير مصير حقيقي ، اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان التنفيذ التام والسريع لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) ؛

٥- تكرر تأكيد ان الدولة القائمة بالادارة ملزمة بأن تهيم في الاقليم  
الآوضاع التي تمكن شعب برمودا من ان يمارس، بحرية ودون تدخل، حقه غير  
القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥)،  
وفي هذا الصدد تؤكد من جديد اهمية تنمية وعي لدى شعب برمودا بالا مكنيات  
المتاحة له لممارسة ذلك الحق؛

٦- تؤكد من جديد ان شعب برمودا، وفقا للاحكام ذات الصلة  
من ميثاق الأمم المتحدة والاعلان الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥)،  
هو نفسه الذي يقرر في نهاية المطاف مركزه السياسي مستقبلا؛

٧- تؤكد من جديد اقتناعها الشديد بأن وجود القواعد والمنشآت  
العسكرية الاجنبية في الاقليم يمكن ان يشكل عقبة رئيسية في وجه تنفيذ الاعلان  
وبأن المسؤولية تقع على الدولة القائمة بالادارة لضمان ان وجود هذه القواعد  
والمنشآت لا يمنع ممارسة سكان الاقليم لحقوقهم في تقرير المصير والاستقلال وفقا  
لمقاصد ومبادئ الميثاق؛

٨- تحث الدولة القائمة بالادارة على مواصلة اتخاذ جميع التدابير  
اللازمة لتفادي اقام الاقليم في اية اعمال هجومية او تدخل ضد دول اخرى، وطس  
الالتزام التزاما تاما بمقاصد ومبادئ الميثاق والاعلان وقرارات الجمعية العامة  
ومقرراتها المتعلقة بالأنشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها الدول الاستعمارية  
في الاقليم الواقعة تحت ادارتها؛

٩- تحث مرة اخرى الدولة القائمة بالادارة على ان تواصل، بالتعاون  
مع حكومة الاقليم، اتخاذ جميع التدابير الفعالة لضمان حق شعب برمودا في ملكية  
موارده الطبيعية والتصرف فيها وفي تحقيق ومواصلة السيطرة على تنميتها فسي  
المستقبل بهدف خلق الظروف المؤدية الى قيام اقتصاد متوازن وقابل للنمو؛

١٠- ترحب بالدور الذي يقوم به برنامج الامم المتحدة الانمائي فسي  
الاقليم، وطس وجه التحديد في برامج الزراعة والحراة ومصاد الاسماك، وتحث  
الوكالات المتخصصة ومائر المؤسسات الاخرى الداخلة في منظومة الامم المتحدة  
على مواصلة ايلاه اهتمام خاص لا احتياجات تنمية برمودا؛

١١- تحث الدولة القائمة بالادارة ان تواصل، بالتعاون مع حكومة  
الاقليم، تقديم المساعدة اللازمة لتوظيف السكان المحليين في الخدمة المدنية ولا سيما  
في المستويات العليا؛



١٢ - تؤكد استصواب ارسال بعثة زائرة الى الاقليم في أقرب وقت ممكن ؛

١٣ - ترجو من اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة هذه المسألة في دورتها المقبلة ، بما في ذلك امكانية ايفاد بعثة زائرة الى برمودا في وقت مناسب وبالتشاور مع الدولة القائمة بالادارة ، وأن تقدم تقريرا عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين .

### مشروع القرار الرابع

#### مسألة جزر فرجن البريطانية

ان الجمعية العامة ،

قد نظرت في مسألة جزر فرجن البريطانية ،

وقد درست الفصول المتعلقة بالموضوع من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ( ٢١ ) ،

وإذ تشير الى قرارها ١٥١٤ (د-١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ والمتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، والى سائر قرارات ومقررات الأمم المتحدة المتعلقة بجزر فرجن البريطانية ، بما فيها بوجه خاص قرارها ٣٩/٣٤ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ ،

---

( ٢١ ) A/40/23 (Part II) ، الفصل الثاني ؛ و A/40/23 (Part III) ،  
الفصل الرابع ؛ و A/40/23 (Part IV) ، الفصل الخامس ؛ و A/40/23 (Part VII) ،  
الفصل العشرون .

.../...

وان تأخذ في اعتبارها ما أعلنته الدولة القائمة بالادارة من أنها ستحترم تمام الاحترام رغبات شعب جزر فرجن البريطانية في تحديد المركز السياسي للاقليم مستقبلا ،

وان تدرك الحاجة الى ضمان التنفيذ التام والسريع للاعلان فيما يخص الاقليم ،

وان تلاحظ مع التقدير مواصلة الدولة القائمة بالادارة الاشتراك النشط في أعمال اللجنة الخاصة فيما يتعلق بجزر فرجن البريطانية ، مما يمكن من اجراء دراسة للحالة في الاقليم تكون أكثر استنادا الى المعلومات وأكثر جدوى ، بهدف التعجيل بعملية انهاء الاستعمار من أجل التنفيذ الكامل للاعلان ،

وان تؤكد من جديد مسؤولية الدولة القائمة بالادارة عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للاقليم ،

وان تحيط علما مع التلحق بأن الأزمة الاقتصادية الدولية تسببت خلال الفترة قيد النظر في انخفاض السياحة وخدماتها الداعمة ، اللذين يشكّلان الدعامة الرئيسية للاقتصاد ، وان تحييط علما بأن النشاط قد ازداد في مجال البناء وأن حكومة الاقليم تعيد دراسة برنامجها المتعلق بالتصنيع في اطار جهودها المستمرة الرامية لتوسيع القاعدة الاقتصادية ،

وان تدرك ما للاقليم من ظروف خاصة من حيث الموقع الجغرافي والأحوال الاقتصادية ، وتضع في الاعتبار ضرورة القيام ، على سبيل الأولوية ، بتنويع اقتصاده وزيادة تقويته بقصد تعزيز الاستقرار الاقتصادي ،

وان ترحب بالمساهمة في تنمية الاقليم التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، والوكالات المتخصصة والمنظمات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة التي تعمل في جزر فرجن البريطانية ، وتلاحظ مشاركة الاقليم المستمرة في مجموعة منطقة البحر الكاريبي للتعاون في ميدان التنمية الاقتصادية ، فضلا عن مشاركته في المنظمات الاقليمية ، بما في ذلك خاصة مصرف التنمية الكاريبي ،

وان ترحب أيضا باشتراك الاقليم ، بوصفه عضوا منتسبا ، في أعمال منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية

ومنطقة البحر الكاريبي وهيئتها الفرعية ، ولجنة منطقة البحر الكاريبي للتنمية والتعاون ، فضلا عن اشتراكه في منظمات دولية واقليمية متعددة ،

وان تشير الى ايفاد بعثة زائرة تابعة للأمم المتحدة الى الاقليم في عام ١٩٧٦ ،

وان تضع في اعتبارها أن بعثات الأمم المتحدة الزائرة توفر وسيلة فعالة للتحقق من الحالة في الأقاليم الصغيرة ، وتعرب عن ارتياحها لا استعداد الدولة القائمة بالادارة لاستقبال بعثات زائرة في الأقاليم الواقعة تحت ادارتها ،

١ - توافق على الفصل المتعلق بجزر فرجن البريطانية من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (٢٢) ؛

٢ - تؤكد من جديد حق شعب جزر فرجن البريطانية غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقا لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) ؛

٣ - تكرر الاعراب عن رأيها بأن عوامل مثل حجم الاقليم والموقع الجغرافي وعدد السكان والموارد الطبيعية المحدودة لا ينبغي أن تؤخر بأي حال من الأحوال ممارسة شعب الاقليم على وجه السرعة لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقا للاعلان الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) والذي ينطبق تمام الانطباق على جزر فرجن البريطانية ؛

٤ - تكرر تأكيدها أن مسؤولية المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية بوصفها الدولة القائمة بالادارة أن تهين في الاقليم الظروف التي تمكن شعب جزر فرجن البريطانية من أن يمارس بحرية ، ودون تدخل ، حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) وسائر قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع ؛

٥ - تؤكد من جديد أن الأمر يرجع في النهاية الى شعب جزر فرجن البريطانية في تقرير مركزه السياسي في المستقبل وفقا للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة والاعلان ، وتؤكد من جديد في هذا الصدد أهمية تنمية الوعي لدى شعب الاقليم بالامكانيات المتاحة له لممارسة حقه في تقرير المصير ؛

٦ - تلاحظ استمرار التزام حكومة الاقليم بهدف التنويع الاقتصادي ولا سيما في مجالات الزراعة ومصائد الأسماك والصناعات الصغيرة ، وتكرر طلبها الى الدولة القائمة بالادارة بأن تقوم ، بالتعاون مع حكومة الاقليم ، بتكثيف جهودها في هذا الصدد ؛

٧ - تحث الدولة القائمة بالادارة على أن تصون ، بالتعاون مع حكومة الاقليم ، حق شعب جزر فرجن البريطانية غير القابل للتصرف في التنسج بموارده الطبيعية ، وذلك باتخاذ تدابير فعالة تضمن حقه في امتلاك تلك الموارد والتصرف فيها وفي تحقيق السيطرة على تنميتها في المستقبل وفي مواصلة تلك السيطرة ؛

٨ - تحث الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على تكثيف التدابير اللازمة للتعجيل بالتقدم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للاقليم ؛

٩ - تكرر مطالبتها للدولة القائمة بالادارة بأن تيسر زيادة اشتراك جزر فرجن البريطانية في مختلف المنظمات الدولية والاقليمية وفي سائر مؤسسات منظومة الامم المتحدة ؛

١٠ - تري أن امكانية ايفاد بعثة زائرة أخرى الى جزر فرجن البريطانية في وقت مناسب ينبغي أن تبقى قيد الاستعراض ؛

١١ - ترجو من اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة هذه المسألة فسي دورتها القادمة ، بما في ذلك امكانية ايفاد بعثة زائرة الى جزر فرجن البريطانية في وقت مناسب وبالتشاور مع الدولة القائمة بالادارة ، وأن تقدم تقريراً عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين .

مشروع القرار الخامس

سألة جزر كايمان

ان الجمعية العامة ،

وقد نظرت في سألة جزر كايمان ،

وقد درست الفصول المتعلقة بالموضوع من تقرير اللجنة الخاصة المعنية  
بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ( ٢٣ ) ،

وان تشير الى قرارها ١٥١٤ ( د-١٥ ) المؤرخ في ١٤ كانون الأول /  
ديسمبر ١٩٦٠ والمضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ،  
والى سائر قرارات ومقررات الأمم المتحدة المتعلقة بجزر كايمان ، بما في ذلك خاصة  
قرارها ٣٥/٣٩ المؤرخ في ٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤ ،

وان تحيط علما بما أعلنته الدولة القائمة بالادارة من أنها ستحتسرم  
احتراما تاما رفضات شعب جزر كايمان في تقرير المركز السياسي للاقليم مستقبلا ،  
وان تدرك الحاجة الى ضمان التنفيذ التام والسريع للاعلان فيما يخص  
الاقليم ،

وان تلاحظ أن قطاعات الاقتصاد الرئيسية في جزر كايمان ، وطى وجهه  
التحديد السياحة والتمويل الدولي والمعارف ، وان كانت قد واصلت خلال  
الفترة المستعمرة تحقيق قدر من النمو ، فانها قد تأثرت بصورة سلبية بالآزمة  
الاقتصادية العالمية ،

- 
- ( ٢٣ ) A/40/23 (Part II) ، الفصل الثاني ؛ و A/40/23 (Part III) ،  
الفصل الرابع ؛ و A/40/23 (Part IV) ، الفصل الخامس ؛ و A/40/23 (Part VII) ،  
الفصل الحادى والعشرون .

وان تدرك ما للاقليم من ظروف خاصة من حيث الموقع الجغرافي والأحوال الاقتصادية ، وتضع في الاعتبار ضرورة الاستقرار على سبيل الألفية في تنوع اقتصاده وتقويته بقصد تعزيز الاستقرار الاقتصادي ،

وان تلاحظ مع التقدير استمرار مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنمية الاقليم ،

وان تشير الى ايفاء بعثة زائرة تابعة للأمم المتحدة الى الاقليم في عام

١٩٧٧ ،

وان تضع في اعتبارها أن بعثات الأمم المتحدة الزائرة توفر وسيلة فعالة للتأكد من الحالة في الاقليم الصغيرة ، وتعرض ارتياحها لاستعداد الدولة القائمة بالادارة لاستقبال بعثات زائرة في الاقليم الواقعة تحت ادارتها ،

١ - توافق على الفصل المتعلق بجزر كايمان من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ( ٢٤ ) ؛

٢ - تؤكد من جديد حق شعب جزر كايمان غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقا لاطلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ ( ١٥-٥ ) .

٣ - تكرر الاعراب عن رأيها بأن عوامل مثل حجم الاقليم والموقع الجغرافي وعدد السكان والموارد الطبيعية المحدودة لا ينبغي أن تؤثر بأي حال من الأحوال ممارسة شعب الاقليم على وجه السرعة لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقا للاعلان الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ ( ١٥-٥ ) الذي ينطبق تمام الانطباق على جزر كايمان ؛

٤ - تلاحظ مع التقدير مشاركة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، في أعمال اللجنة الخاصة فيما يتعلق بجزر كايمان ، مما يمكن اللجنة من اجراء دراسة للحالة في الاقليم أكثر استنادا الى المعلومات وأكثر جدوى ، بغية التعجيل بحلها انهاء الاستعمار بغرض تنفيذ الاعلان تنفيذًا تامًا ؛

٥ - تكرر التأكيد على أن من مسؤولية الدولة القائمة بالادارة أن تهيئ في جزر كايمان الظروف التي تمكن شعب الاقليم من أن يطوّر بحرية ودون تدخل حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ ( ١٥-٥ ) وسائر قرارات الجمعية المتعلقة بالموضوع ؛

- ٦ - تؤكد من جديد ان الأمر يرجع في النهاية الى شعب جزر كايمان في تقرير مركزه السياسي مستقبلا ، وفقا للأحكام ذات الصلة في ميثاق الأمم المتحدة والاعلان ، وتعيد في هذا الصدد تأكيد أهمية تنمية الوعي لدى شعب الاقليم بالا مكنيات المتاحة له لممارسة حقه في تقرير المصير ؛
- ٧ - تؤكد من جديد مسؤولية الدولة القائمة بالادارة عن النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للاقليم ، وتحثها على أن تقدم ، بالتعاون مع حكومة الاقليم ، الدعم المستمر على أتم وجه ممكن لوضع برامج للتنوع الاقتصادي تعود بالفائدة على شعب الاقليم ؛
- ٨ - تحيط علما ببيان الدولة القائمة بالادارة ومفاده أنه على الرغم من النخبة الفقيرة للتربة في الاقليم ، فان الدراسة التي أجرتها حكومة الاقليم في عام ١٩٨٤ قد كشفت عن وجود بعض الامكانيات في مجال تربية الدواجن والنشاط الزراعي والرعي ؛
- ٩ - تحث الدولة القائمة بالادارة على أن تصون ، بالتعاون مع حكومة الاقليم ، حق شعب الاقليم غير القابل للتصرف في التمتع بموارده الطبيعية وذلك باتخاذ تدابير فعالة لضمان حقه في امتلاك هذه الموارد والتصرف فيها وفي تحقيق السيطرة على تنميتها في المستقبل وفي مواصلة تلك السيطرة ؛
- ١٠ - تطلب الى الوكالات المتخصصة ، وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة فضلا عن المؤسسات الاقليمية مثل مصرف التنمية الكاريبي ، مواصلة اتخاذ كل التدابير اللازمة للتعجيل بالتقدم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لجزر كايمان ؛
- ١١ - تلاحظ مع التقدير استمرار ساهمة برنامج الأمم المتحدة الانمائي في تنمية الاقليم ؛
- ١٢ - تري أن امكانية ايفاد بعثة زائرة أخرى الى جزر كايمان في وقت مناسب ينبغي أن تظل قيد الاستعراض ؛
- ١٣ - ترجو من اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة هذه المسألة في دورتها القادمة ، بما في ذلك امكانية ايفاد بعثة زائرة الى جزر كايمان في وقت مناسب ، وبالتشاور مع الدولة القائمة بالادارة ، وأن تقدم تقريرا عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والاربعين .

## مشروع القرار السادس

### مسألة مونتسيرات

#### ان الجمعية العامة ،

#### وقد نظرت في مسألة مونتسيرات ،

وقد درست الفصول المتعلقة بالموضوع من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (٢٥) ،

وان تشير الى قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٠ والمتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ،  
والى سائر قرارات ومقررات الامم المتحدة المتعلقة بمونتسيرات ، بما في ذلك على وجه الخصوص قرارها ٣٩/٣٦ المؤرخ في ٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٤ ،

وان تلاحظ الموقف الذي اعلنته الدولة القائمة بالادارة ، بانها ستحترم رغبات شعب مونتسيرات عند تقرير المركز السياسي للاقليم مستقبلا ،

وان تحيط علما بما تراه حكومة مونتسيرات من أن الاستقلال أمر حتمي ومرفوب فيه (٢٦) وان حكومة الاقليم ستعد ، في هذا الصدد ، برامج للتثقيف السياسي تزيد بها من وعي الشعب بمزايا الاستقلال (٢٧) ،

وان تلاحظ مع القلق انه خلال الفترة قيد الاستعراض استمرت الازمة الاقتصادية الدولية في التأثير بشكل ضار على اقتصاد الاقليم ، مما ادى الى انعدام نمو الناتج المحلي الاجمالي وحدث انخفاض في معدل نمو العمالة والدخول (٢٨) ،

---

(٢٥) ( Part II ) A/40/23 ، الفصل الثاني ؛ و ( Part III ) A/40/23 ، الفصل الرابع ؛ و ( Part IV ) A/40/23 ، الفصل الخامس ؛ و ( Part VII ) A/40/23 ؛ الفصل الثاني والعشرون .

(٢٦) A/AC.109/L.1522 ، الفقرة ٦ (٥) .

(٢٧) بيان المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .

(٢٨) انظر A/AC.109/804 ، الفقرة ٣٦ .

••/••



وإذ ترحب بما يجري حالياً من استخدام عدد متزايد من أهالي الاقليم في الخدمة المدنية ، ولاسيما في الدرجات العليا ، بما في ذلك تعيين احد مواطني الاقليم في منصب الموظف الطبي الرئيسي ، وتلاحظ ما قدمته لجنة المرتبات من توصيات بزيادة المرتبات في مجال شروط ومرتبات الخدمة العامة ،

وإذ ترحب أيضاً بالمساهمة المقدمة في تنمية الاقليم من برنامج الأمم المتحدة الانمائي ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة والوكالات المتخصصة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى العاملة في الاقليم ، وتلاحظ استمرار مشاركة الاقليم في مجموعة الكاريبي للتعاون في ميدان التنمية الاقتصادية ، وفي المنظمات الاقليمية ، مثل الاتحاد الكاريبي والمؤسسات المتصلة به ، ومنها مصرف التنمية الكاريبي ،

وإذ تدرك ما للاقليم من ظروف خاصة من حيث الموقع الجغرافي والاحوال الاقتصادية ، وإذ تضع في اعتبارها ضرورة القيام ، على سبيل الاولوية ، بتنويع اقتصاده وزيادة تقويته بغية تعزيز الاستقرار الاقتصادي ،

وإذ تشير الى ايضاً بعثتين زائرتين تابعتين للامم المتحدة الى الاقليم في عامي ١٩٧٥ و١٩٨٢ ،

وإذ تضع في اعتبارها ان البعثات الزائرة توفر وسيلة فعالة للتحقق من الحالة في الاقاليم الصغيرة ، وتعرب عن ارتياحها لاستعداد الدولة القائمة بالادارة لاستقبال بعثات زائرة في الاقاليم الواقعة تحت ادارتها ،

١- توافق على الفصل المتعلق بمونتسيرات من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (٢٩) ؛

٢- تؤكد من جديد حق شعب مونتسيرات ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال طبقاً لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) ؛

٣- تكرر التأكيد على السرى بأن عوامل مثل حجم الاقليم وموقعه الجغرافي وعدد سكانه وموارده الطبيعية المحدودة ، ينبغي ألا تؤخر بأي حال من الاحوال ممارسة شعب الاقليم بصورة عاجلة لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال طبقاً للاعلان الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) الذي ينطبق تمام الانطباق على مونتسيرات ؛

٤- تلاحظ مع التقدير استمرار المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى و ايرلندا الشمالية ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، في المشاركة في اعمال اللجنة الخاصة فيما يتعلق بمونتسيرات ، مما يمكن اللجنة من اجراء دراسة اوفى وأجدي للحالة في الاقليم ، بغية التعجيل بعملية انهاء الاستعمار بهدف التنفيذ التام للاعلان ؛

٥- تكرر التأكيد على أن الدولة القائمة بالادارة هي المسؤولة عن ان تهيئ في مونتسيرات الظروف التي تمكن شعبها من ان يمارس بحرية ودون تدخل وهو عارف تماما بالخيارات المتاحة ، حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) وسائر قرارات الجمعية العامة الأخرى ذات الصلة ؛

٦- تؤكد من جديد ان شعب مونتسيرات هو نفسه الذي يقرر في نهاية المطاف مركزه السياسي مستقبلا وفقا لما يتصل بالموضوع من احكام ميثاق الامم المتحدة والاعلان ، وتكرر تأكيد طلبها الى الدولة القائمة بالادارة بأن تشرع ، بالتعاون مع حكومة الاقليم ، في برامج لتشجيع نشر الوعي بين شعب مونتسيرات بالامكانيات المتاحة له في ممارسته لحقه في تقرير المصير والاستقلال ؛

٧- تؤكد من جديد مسؤولية الدولة القائمة بالادارة عن تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مونتسيرات ثم ، بالتعاون مع حكومة الاقليم ، عن مواصلة تعزيز الاقتصاد وزيادة المساعدة التي تقدمها الى برامج التنويع بغية تعزيز قدرة الاقليم على البقاء اقتصاديا وماليا ؛

٨- تحث الدولة القائمة بالادارة على اتخاذ التدابير اللازمة ، بالتعاون مع حكومة الاقليم ، لاستعادة النمو الثابت المتوازن في اقتصاد الاقليم وتكثيف مساعدتها في تنمية جميع قطاعات الاقتصاد ، مما سيعود بالنفع على شعب الاقليم ؛

٩- تحث ايضا الدولة القائمة بالادارة على أن تعمل ، بالتعاون مع حكومة الاقليم ، على اتخاذ تدابير فعالة لصون وضمان وكفالة حقوق شعب مونتسيرات في امتلاك موارده الطبيعية والتصرف فيها ، وفي تحقيق سيطرته على تنمية تلك الموارد في المستقبل وفي مواصلة تلك السيطرة ؛

١٠- تحث السلطة القائمة بالادارة على ان تواصل ، بالتعاون مع حكومة الاقليم ، تقديم المساعدة اللازمة لتوظيف السكان المحليين في الخدمة المدنية ، ولاسيما في الرتب العليا ؛

١١- تطلب الى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والى الحكومات المانحة والمنظمات الاقليمية أن تكثف جهودها للتعجيل بالتقدم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الاقليم ؛

١٢- تري ان امكانية ايفاد بعثة زائرة أخرى الى مونتسيرات في وقت ملائم ينبغي أن تظل قيد الاستعراض ؛

١٣- ترجو من اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة هذه المسألة في دورتها المقبلة ، بما في ذلك امكانية ايفاد بعثة زائرة اخرى الى مونتسيرات في وقت ملائم ، وبالتشاور مع الدولة القائمة بالادارة ، وان تقدم تقريراً فسي هذا الشأن الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والاربعين .

## مشروع القرار السابع

### مسألة جزر تركس وكايكوس

#### ان الجمعية العامة،

وقد نظرت في مسألة جزر تركس وكايكوس،

وقد درست الفصول ذات الصلة من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (٣٠) ،

وان تشير الى قرارها ١٥١٤ (د-١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ والمتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، والى سائر قرارات ومقررات الأمم المتحدة المتعلقة بجزر تركس وكايكوس ، بما في ذلك ، على وجه الخصوص ، قرارها ٣٧/٣٩ المؤرخ في ٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤ ،

وان تلاحظ الموقف الذي اعلنته الدولة القائمة بالادارة بأنها ستحترم تمام الاحترام رغبات شعب تركس وكايكوس عند تقرير المركز الدستوري للاقليم مستقبلا ، وان تضع في اعتبارها أهمية ايجاد وعي لدى شعب الاقليم بالامكانيات المتاحة له ، وان تدرك الحاجة الى ضمان التنفيذ التام والسريع للاعلان فيما يخص الاقليم ،

وان تلاحظ مع التقدير مشاركة الدولة القائمة بالادارة في أعمال اللجنة الخاصة ، مما يمكنها من اجراء دراسة أوفى وأجدي للحالة في الاقليم ، وان تدرك ما للاقليم من ظروف خاصة من حيث الموقع الجغرافي والأحوال الاقتصادية ، وتضع في اعتبارها ضرورة القيام ، على سبيل الأولوية ، بتنويع اقتصاده وزيادة تقويته ، بقصد تعزيز الاستقرار الاقتصادي للاقليم وتوسيع قاعدته الاقتصادية ،

---

(٣٠) A/40/23 ( Part II) ، الفصل الثاني ؛ و A/40/23 ( Part III) ، الفصل الرابع ؛ و A/40/23 ( Part IV) ، الفصلان الخامس والسادس ؛ و A/40/23 ( Part VII) ، الفصل الثالث والعشرون .

وإن تحيط علما بالبيان الصادر عن الدولة القائمة بالادارة الذي ذكرت فيه ان مزرعة تجريبية قد انشئت في شمال كايكوس لدراسة الأساليب الزراعية ،  
وإن ترحب باستمرار مساهمة برنامج الأمم المتحدة الانمائي في تنمية  
الاقليم ،

وإن تشير الى ايفاد بعثتين زائرتين تابعتين للأمم المتحدة الى الاقليم  
في عام ١٩٨٠ ،

وإن تضع في اعتبارها أن البعثات الزائرة التابعة للأمم المتحدة توفر وسيلة فعالة للتحقق من الحالة في الأقاليم الصغيرة ، وتعرب عن ارتياحها لاستعداد الدولة القائمة بالادارة لاستقبال بعثات زائرة في الأقاليم الواقعة تحت ادارتها ،

١- توافق على الفصل المتعلق بجزر تركس وكايكوس من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (٣١) ؛

٢- تؤكد من جديد حق شعب جزر تركس وكايكوس ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال ، وفقا لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) ؛

٣- تكرر تأكيد رأيها بشأن عوامل مثل حجم الاقليم والموقع الجغرافي وعدد السكان والموارد الطبيعية المحدودة ينبغي ألا تؤخر، بأي حال من الأحوال ، ممارسة شعب الاقليم بصورة عاجلة لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ، طبقا للاعلان الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) الذي ينطبق تمام الانطباق على جزر تركس وكايكوس ؛

٤- تكرر التأكيد على أن المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، ملزمة بأن تهيئ في الاقليم الظروف التي تمكن شعب جزر تركس وكايكوس من أن يمارس ، بحرية ودون تدخل ، حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) وسائر قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ؛

٥- تؤكد من جديد ان الدولة القائمة بالادارة مسؤولة، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، عن تنمية الأقليم التابعة لها، اقتصاديا واجتماعيا، وتحث الدولة القائمة بالادارة على أن تتخذ، بالتشاور مع حكومة الاقليم، التدابير اللازمة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جزر تركس وكايكوس، ولا سيما لتكثيف وتوسيع برنامجها لتقديم المساعدة من أجل التعجيل بتنمية الهياكل الاساسية الاقتصادية والاجتماعية في الاقليم؛

٦- تؤكد على ضرورة ايلاء قدر أكبر من الاهتمام لتنويع الاقتصاد، مما سيعود بالنفع على شعب الاقليم؛

٧- تذكر بأن الدولة القائمة بالادارة مسؤولة، وفقا لرغبات الشعب، عن صون وضمان وكفالة حق الشعب غير القابل للتصرف، في التمتع بموارده الطبيعية، عن طريق اتخاذ تدابير فعالة لضمان حقه في امتلاك تلك الموارد الطبيعية والتصرف فيها وفي تحقيق السيطرة على تميمتها في المستقبل ومواصلة هذه السيطرة؛

٨- تحيط علما ببيان الدولة القائمة بالادارة الذي يفيد بأن القاعدة العسكرية في جزر تركس وكايكوس قد أغلقت في عام ١٩٨٤ وبأن حكومة الاقليم تسيطر الآن سيطرة كاملة على التصرف في الأرض التي أخليت منها القاعدة وبأن الأرض تستخدم حاليا في مختلف الأنشطة التي تعود بالنفع على اقتصاد وشعب الاقليم؛

٩- تحث الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن المؤسسات الاقليمية مثل مصرف التنمية الكاريبي، على مواصلة ايلاء اهتمام خاص للاحتياجات الانمائية لجزر تركس وكايكوس؛

١٠- ترجو من الدولة القائمة بالادارة أن تواصل، بالتشاور مع حكومة الاقليم، تقديم المساعدة اللازمة لتدريب الموظفين المحليين المؤهلين على المهارات الضرورية لتنمية مختلف قطاعات الاقتصاد والمجتمع في الاقليم؛

١١- تري ان امكانية ايفاد بعثة زائرة أخرى الى جزر تركس وكايكوس في وقت ملائم ينبغي أن تظل قيد الاستعراض؛

١٢- ترجو من اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة هذه المسألة في دورتها المقبلة، بما في ذلك امكانية ايفاد بعثة زائرة أخرى الى جزر تركس وكايكوس في وقت ملائم وبالتشاور مع الدولة القائمة بالادارة، وأن تقدم الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين تقريرا عن ذلك.

## مشروع القرار الثامن

### مسألة انغيلا

ان الجمعية العاصة ،

وقد نظرت في مسألة انغيلا ،

وقد درست الفصول ذات الصلة من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ( ٣٢ ) ،

وان تشير الى قرارها ١٥١٤ ( د - ١٥ ) المؤرخ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٠ والمتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، والى سائر قرارات ومقررات الأمم المتحدة المتعلقة بانغيلا ، بما في ذلك ، طى وجه الخصوص ، قرارها ٣٩/٣٩ المؤرخ في ٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٤ ،

وان تحيط علما بالموقف الذى اعلنته الدولة القائمة بالادارة بانها ستحترم رغبات شعب انغيلا عند تقرير المركز السياسي للاقليم في المستقبل ،  
وان تدرك الحاجة الى ضمان التنفيذ التام والسريع للاعلان فيما يخص الاقليم ،

وان تلاحظ مع التقدير استمرار مشاركة الدولة القائمة بالادارة في اعمال اللجنة الخاصة فيما يتعلق بانغيلا ، مما يمكنها من اجراء دراسة أوفى وأجدى للحالة في الاقليم ، بغية التعجيل بعملية انهاء الاستعمار بفرض التنفيذ التام للاعلان ،

وان تؤكد من جديد مسؤولية الدولة القائمة بالادارة عن تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاقليم ،

وان تحيط علما بأن اقتصاد انغيلا ظل منتعشا أثناء الفترة قيد الاستعراض ،

---

( ٣٢ ) ( Part II ) A/40/23 ، الفصل الثاني ؛ و ( Part III ) A/40/23 ،  
الفصل الرابع ؛ و ( Part VII ) A/40/23 ، الفصل الرابع والعشرون .

وان تلاحظ انه طرأت زيادة طى المرتبات والهدلات نتيجة لاستمرار  
شامل اجري أثناء عام ١٩٨٤ للخدمة المدنية ولقوة الشرطة ،

وان ترهب بالمساهمة المقدمة في تنمية الاقليم من برنامج الأمم المتحدة  
الانمائي والوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة العاملة في  
انغولا ، وتلاحظ رقم التخطيط الارشادي التوضيحي المنفصل الذي حددته  
لانغولا برنامج الأمم المتحدة الانمائي للفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٦ ،

وان تكرر التأكيد على الرأي القائل بأن مشاركة الاقليم بوصفها أعضاء  
منتسبين في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة جزء من الاستراتيجية العامة للتعجيل  
بعملية انهاء الاستعمار ،

وان تدرك ما للاقليم من ظروف خاصة من حيث الموقع الجغرافي والأحوال  
الاقتصادية ، وتضع في اعتبارها ضرورة القيام ، على سبيل الولوجية ، بتنوع  
اقتصاده وزيادة تقويته ، بقصد تعزيز الاستقرار الاقتصادي ،

وان تشير الى ايضاً بعثة زائرة تابعة للأمم المتحدة الى الاقليم في  
عام ١٩٨٤ ،

وان تضع في اعتبارها أن البعثات الزائرة التابعة للأمم المتحدة توفر  
وسيلة فعالة للتحقق من الحالة في الاقليم الصغيرة ، وتعرب عن ارتياحها  
لاستعداد الدولة القائمة بالادارة لاستقبال بعثات زائرة في الاقليم الواقعة تحت  
ادارتها ،

١ - توافق على الفصل المتعلق بانغولا من تقرير اللجنة الخاصة  
المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (٣٣) ؛

٢ - تؤكد من جديد حق شعب انغولا ، غير القابل للتصرف ، في  
تقرير المصير والاستقلال طبقاً لاطلاق منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة  
الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ؛

٣ - تكرر التأكيد على الرأي بأن عوامل مثل حجم الاقليم  
وموقعه الجغرافي وعدد سكانه وموارده الطبيعية المحدودة ينبغي الا تؤخر  
بأى حال من الأحوال ممارسة شعب الاقليم بصورة عاجلة لحقه غير القابل للتصرف  
في تقرير المصير والاستقلال طبقاً للاعلان الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤  
(د - ١٥) الذي ينطبق تمام الانطباق على انغولا ؛



٤ - تكرار التأكيد على أن الدولة القائمة بالادارة هي المسؤولة عن ان تهيئ نسي انغيلا الظروف التي تمكن شعبيها من أن يمارس ، بحرية ودون تدخل ، وهو عارف تماما بالخيارات المتاحة ، حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ ( د - ١٥ ) ولموافر قرارات الجمعية العامة الاخرى ذات الصلة ؛

٥ - تؤكد من جديد ان شعب انغيلا هو نفسه الذي يقرر في نهاية المطاف مركزه السياسي في المستقبل وفقا للاحكام ذات الصلة من ميثاق الامم المتحدة والاعلان ، وتؤكد من جديد نسي هذا الصدد أهمية تعزيز الوعي بين شعب الاقليم بالامكانيات المتاحة له لممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال ؛

٦ - تطلب الى الدولة القائمة بالادارة ان تواصل ، بالتعاون مع حكومة الاقليم ، تعزيز الاقتصاد وزيادة المساعدة التي تقدمها الى برامج التنوع ؛

٧ - تلاحظ انه بالرغم من ان الاقليم لم يعد في حاجة الى منحة من الدولة القائمة بالادارة لموازنة ميزانيته الجارية لعام ١٩٨٤ ، فقد وافقت حكومة المملكة المتحدة على تقديم منحة خاصة لسد العجز المتراكم في الفترة من عام ١٩٧٧ الى عام ١٩٨٣ ؛

٨ - تحث الدولة القائمة بالادارة على اتخاذ تدابير فعالة ، بالتعاون مع حكومة الاقليم ، لصيانة وضمان وكفالة حقوق شعب انغيلا في امتلاك موارد الطبيعية والتصرف فيها ، وفي تحقيق السيطرة على تنميتها في المستقبل وفي مواصلة تلك السيطرة ؛

٩ - تحث الدولة القائمة بالادارة على ان تواصل ، بالتعاون مع حكومة الاقليم ، تقديم المساعدة اللازمة لزيادة توظيف السكان المحليين نسي الخدمة المدنية ، وبصفة خاصة في الرتب العليا ؛

١٠ - تكرر تأكيد طلبها الى الدولة القائمة بالادارة ان تواصل ، في ضوء ملاحظات واستنتاجات وتوصيات البعثة الزائرة التابعة للامم المتحدة الموفدة الى انغيلا في عام ١٩٨٤ ( ٣٤ ) ، التماس المساعدة من الوكالات المتخصصة والمؤسسات الاخرى الداخلة في منظومة الامم المتحدة ، ومن الهيئات الاقليمية والدولية الاخرى ، في تنمية وتعزيز اقتصاد انغيلا ؛

١١ - تطلب الى الدولة القائمة بالادارة ان تواصل تسهيل مشاركة انغولا في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي وفي هيئتها الفرعية ، لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي ، وفي المؤسسات الاخرى الداخلة في منظومة الامم المتحدة ، بما في ذلك مجموعة الكاريبي للتعاون في ميدان التنمية الاقتصادية ؛

١٢ - تري ان امكانية ايفاد بعثة زائرة اخرى الى انغولا في وقت ملائم ينبغي ان تظل قيد الاستعراض ؛

١٣ - ترجو من اللجنة الخاصة ان تواصل دراسة هذه المسألة في دورتها المقبلة ، بما في ذلك امكانية ايفاد بعثة زائرة اخرى الى انغولا في وقت ملائم وبالتشاور مع الدولة القائمة بالادارة ، وان تقدم الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والاربعين تقريرا عن ذلك .

## مشروع القرار التاسع

مسألة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة

ان الجمعية العامة ،

وقد نظرت في مسألة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ،

وقد درست الفصول ذات الصلة من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة

تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ( ٣٥ ) ،

وان تشير الى قرارها ١٥١٤ ( ٥ - ١٥ ) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ ، والمتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة والى سائر قرارات ومقررات الامم المتحدة المتعلقة بجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ، بما في ذلك ، على وجه الخصوص ، قرارها ٣٨ / ٣٩ المؤرخ في ٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤ ،

وان تلاحظ مع التقدير ان الدولة القائمة بالادارة وممثل حكومة الاقليم مازالا يشاركان بنشاط في أعمال اللجنة الخاصة فيما يتعلق بجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ، ما يمكن اللجنة من اجراء دراسة أوفى وأجدي للحالة في الاقليم ، بغية التعجيل بعطية انهاء الاستعمار بغرض التنفيذ التام للاعلان ،

وان تأخذ في اعتبارها بيان ممثل الدولة القائمة بالادارة ومفاده ان اقليم جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة يتمتع بقدر كبير من الحكم الذاتي من خلال منطية المنتخبين ، أي حاكم الاقليم وأعضاء المجلس التشريعي والمندوب غير المتمتع بحق التصويت للاقليم لدى مجلس نواب الولايات المتحدة ، وان تلاحظ الانتخابات العامة التي جرت مؤخرا في الاقليم ،

---

( ٣٥ ) ( Part II ) A/40/23 ، الفصل الثاني ؛ و ( Part III ) A/40/23 ،  
الفصل الرابع ؛ و ( Part IV ) A/40/23 ، الفصلان الخامس والسادس ، و A/40/23  
( Part VII ) ، الفصل الخامس والعشرون .

وان تلاحظ مع القلق ان اقتصاد الاقليم ، على حد وصف الحاكم ، " فسي حالة كساد مؤقت " ، ولا سيما في قطاعات السياحة والتشييد والصناعة وفي انجاز الدوائر الحكومية ، وان تلاحظ ان برنامج التنمية الصناعية في الاقليم سيعاني من انتكاسة نتيجة للخطة التي اطلقتها شركة مارتن مارييتا الومينا ، المندمجة ، لاغلاق مصنع الومنيوم التابع لها في الاقليم في عام ١٩٨٥ .

وان ترحب باستمرار مشاركة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ، كعضو منتسب ، في أعمال اللجنة الاقتصادية لأمریکا اللاتينية والكاريبي وفي هيئاتها الفرعية ، بما في ذلك مجموعة الكاريبي للتعاون في ميدان التنمية الاقتصادية ، وان تلاحظ مشاركة ممثل للاقليم منذ عام ١٩٨٢ كعضو في وفد الدولة القائمة بالادارة لدى الاجتماعات السنوية التي تعقدتها مجموعة الكاريبي للتعاون في ميدان التنمية الاقتصادية ،

وان تحيط علما مع الارتياح بالبيان الصادر عن الدولة القائمة بالادارة بشأن تأييدها لسياسة مشاركة مستلي الاقليم في المحافل التي يكون فيها الاقليم موضوعا للمناقشة ،

وان تدرك ما للاقليم من ظروف خاصة من حيث الموقع الجغرافي والأحوال الاقتصادية ، وان تضع في اعتبارها ضرورة القيام ، على سبيل الأولوية ، بتتويج اقتصاده وزيادة تقويته ، بقصد تعزيز الاستقرار الاقتصادي ،

وان تشير الى ايضاً بعدة زائرة تابعة للأمم المتحدة الى الاقليم في عام ١٩٧٧ ،

وان تضم في اعتبارها ان البعثات الزائرة التابعة للأمم المتحدة توفر وسيلة فعالة للتحقق من الحالة في الأقاليم الصغيرة ، وان تعرب عن ارتياحها لاستعداد الدولة القائمة بالادارة لاستقبال بعثات زائرة في الاقليم الواقعة تحت ادارتها ،

١ - توافق على الفصل المتعلق بجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ، من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (٣٦) ؛

٢ - تؤكد من جديد حق شعب جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال طبقا لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ؛

٣ - تكرر التأكيد على السـرأى بأن عوامل مثل حجم الاقليم وموقعه الجغرافي وعدد سكانه وموارده الطبيعية المحدودة ينبغي أن لا تؤخر ، بأى حال من الأحوال ، ممارسة شعب الاقليم بصورة عاجلة لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال طبقا للاعلان الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) الذى ينطبق تمام الانطباق على جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ؛

٤ - تكرر التأكيد على ان الدولة القائمة بالادارة هي المسئولة عن ان تهين في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة الظروف التي تمكن شعب الاقليم من ان يمارس بحرية ودون تدخل ، حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ، طبقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ولسائر قرارات الجمعية العامة الأخرى ذات الصلة ؛

٥ - تؤكد من جديد أن شعب جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة هو نفسه الذى يقرر في نهاية المطاف مركزه السياسي مستقبلا ، وفقا للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة والاعلان ، وتؤكد من جديد ، في هذا الصدد ، أهمية تعزيز الوعي بين شعب الاقليم بالا مكنيات المتاحة له لممارسة حقه في تقرير المصير ؛

٦ - تلاحظ أن اللجنة المختارة التي أنشأها مجلس الشيوخ في عام ١٩٨٣ ، للتحقق من آراء شعب الاقليم بشأن مركزه في المستقبل ولتقديم توصيات في هذا الشأن الى المجلس التشريعي ، قد عقدت جلسات استماع علنية في الفترة من آذار/مارس الى آب/أغسطس ١٩٨٤ وقدمت تقريرها الى دورة المجلس التشريعي السادسة عشرة في كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ؛

٧ - تلاحظ أيضا أن المجلس التشريعي قد أيد التقرير الذى تضمن ، في جملة أمور ، توصية بالقيام ، في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ والاقتراح مسع الانتخابات العامة المقبلة ، باجراء استفتاء بشأن مسألة مركز الاقليم حتى يتسنى لشعب جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ان يختار من بين مجموعة متنوعة من الخيارات المتعلقة بمركز الاقليم ، ومنها الاستقلال او الانضمام الى الولايات المتحدة كولاية أو الارتباط الحر أو الانضمام الى الولايات المتحدة كإقليم أو الابقاء على الوضع الراهن أو ابرام اتفاق بشأن العلاقات الاتحادية ؛

٨ - تلاحظ كذلك ان المجلس التشريعي قد قرر تعيين لجنة جديدة لمواصلة عملية جلسات الاستماع العلنية ، من أجل ضمان توافر الوعي الكامل ، قبل موعد الاستفتاء ، لدى شعب جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة بالآثار المترتبة على الخيارات المختلفة المتعلقة بمركز الاقليم ؛

- ٩ - تحت الدولة القائمة بالادارة على أن تعمل ، بالتعاون مع حكومة الاقليم ، على تعزيز اقتصاد الاقليم عن طريق اتخاذ تدابير انمائية للتنوع في جميع الميادين ، وعن طريق انشاء هياكل أساسية ملائمة بغية الحد من تبعية الاقليم اقتصاديا للدولة القائمة بالادارة ؛
- ١٠ - تؤكد من جديد مسؤولية الدولة القائمة بالادارة ، بموجب الميثاق ، عن تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ؛
- ١١ - تحت الدولة القائمة بالادارة على أن تعمل ، بالتعاون مع حكومة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ، على ضمان حق شعب الاقليم ، غير القابل للتصرف ، في التمتع بموارده الطبيعية عن طريق اتخاذ التدابير الفعالة لكفالة حقه في امتلاك تلك الموارد والتصرف فيها وفي تحقيق السيطرة على تنميتها فـسي المستقبل وفي الاحتفاظ بهذه السيطرة ؛
- ١٢ - تحت الدولة القائمة بالادارة على السعي الى الحصول ، فـسي مجموعة الكاريبي للتعاون في ميدان التنمية الاقتصادية ، على مركز لحكومة الاقليم يماثل مركز الاقاليم التابعة الأخرى داخل المجموعة ؛
- ١٣ - تطلب الى الدولة القائمة بالادارة زيادة تيسير مشاركة جزر فرجن-التابعة للولايات المتحدة في مختلف الهيئات والمنظمات الحكومية الدولية الاقليمية ، ولا سيما في أجهزتها المركزية وفي المؤسسات الأخرى الداخلة في منظومة الأمم المتحدة ؛
- ١٤ - تحت الدولة القائمة بالادارة على مواصلة اتخاذ جميع التدابير اللازمة للتقيد تماما بمقاصد ومبادئ الميثاق والاعلان وقرارات ومقررات الجمعية العامة ذات الصلة فيما يتعلق بالأنشطة والترتيبات العسكرية للدول ذات المستعمرات في الاقاليم الواقعة تحت ادارتها ؛
- ١٥ - تسرى ان امكانية ايفاد بعثة زائرة أخرى الى جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في وقت ملائم ينبغي أن تظل قيد الاستعراض ؛
- ١٦ - ترجو من اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة هذه المسألة فـسي دورتها المقبلة ، بما في ذلك امكانية ايفاد بعثة زائرة أخرى الى جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في وقت ملائم ، وبالتشاور مع الدولة القائمة بالادارة ، وأن تقدم تقريرا في هذا الشأن الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين .

## مشروع القرار العاشر

### مسألة الصحراء الغربية

#### ان الجمعية العامة ،

وقد نظرت بتعمق في مسألة الصحراء الغربية ،

وإذ تشير الى حق جميع الشعوب، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال وفقا للمبادئ الواردة في ميثاق الامم المتحدة وفي قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول /ديسمبر ١٩٦٠ والمتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ،

وإذ تشير الى قرارها ٣٩/٤٠ المؤرخ في ٥ كانون الاول /ديسمبر ١٩٨٤ بشأن مسألة الصحراء الغربية ،

وقد نظرت في الفصل ذى الصلة من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، (٣٧)

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام بشأن مسألة الصحراء الغربية ، (٣٨)

وإذ تشير الى القرار (XIX) AHG/Res.104 بشأن الصحراء الغربية (٣٩) الذي اتخذته مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية التاسعة عشرة المعقودة في أديس أبابا في الفترة من ٦ الى ١٢ حزيران /يونيه ١٩٨٣ ،

١ - تؤكد من جديد ان مسألة الصحراء الغربية هي مسألة إنهاء للاستعمار ينبغي حلها على أساس ممارسة شعب الصحراء الغربية لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ؛

٢ - تؤكد من جديد أيضا أن حل مسألة الصحراء الغربية يكمن في تنفيذ القرار (XIX) AHG/Res.104 الذي اتخذته مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية والذي يحدد الطرق والوسائل الكفيلة بالتوصل الى حل سياسي عادل وحاسم للنزاع المتعلق بالصحراء الغربية ؛

---

(٣٧) A/40/23 (Part VII) ، الفصل العاشر .

(٣٨) A/40/692 .

(٣٩) للاطلاع على النص ، انظر القرار ٣٨/٤٠ ، الفقرة ١ .  
.../...

- ٣ - ترجو مرة أخرى ، لهذا الغرض من طرفي النزاع ، وهما المملكة المغربية والجهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب ، الدخول في أقرب وقت ممكن في مفاوضات مباشرة بغية التوصل الى وقف اطلاق النار لتهيئة الظروف اللازمة لاجراء استفتاء سلمي وعادل لتقرير مصير شعب الصحراء الغربية ، استفتاء يجرى دون أى قيود ادارية أو عسكرية ، تحت اشراف منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة ؛
- ٤ - ترحب بما يبذله رئيس منظمة الوحدة الافريقية والامين العام لمنظمة الامم المتحدة من جهود للتوصل الى حل عادل ودائم لمسألة الصحراء الغربية ؛
- ٥ - تدعو رئيس منظمة الوحدة الافريقية الحالي والامين العام لمنظمة الامم المتحدة الى بذل كل جهد لحمل طرفي النزاع وهما المملكة المغربية وجهة البوليساريو ، على التفاوض في أقرب وقت ممكن بشأن شروط وقف اطلاق النار وطرائق تنظيم الاستفتاء المشار اليه ، وفقا لقرار منظمة الوحدة الافريقية (XIX) AHG/Res.104 وهذا القرار ؛
- ٦ - تؤكد من جديد عزم الامم المتحدة على التعاون التام مع منظمة الوحدة الافريقية لتنفيذ مقررات منظمة الوحدة الافريقية ذات الصلة ، ولا سيما القرار (XIX) AHG/Res.104 ؛
- ٧ - ترجو من اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة أن تواصل النظر في الحالة في الصحراء الغربية بوصفها مسألة ذات أولوية ، وأن تقدم تقريرا عن هذه المسألة الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والاربعين ؛
- ٨ - تدعو الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية الى ابقاء الامين العام للامم المتحدة على علم بما يتحقق من تقدم في سبيل تنفيذ مقررات منظمة الوحدة الافريقية بشأن الصحراء الغربية ؛
- ٩ - تدعو الأمين العام الى أن يتابع الحالة في الصحراء الغربية عن كثب بغية تنفيذ هذا القرار ، وأن يقدم تقريرا عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والاربعين .

\*

\* \* \*

٢٩ - توصي كذلك اللجنة الرابعة الجمعية العامة باعتماد مشاريع توافق الآراء التالية :

.. / ..



## مشروع توافق الآراء الأول

### مسألة توكيلاو

ان الجمعية العامة ، وقد درست الفصول المتعلقة بالموضوع من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (٤٠) واستمعت الى بيان ممثل نيوزيلندا فيما يتعلق بتوكيلاو ، (٤١) تلاحظ مع التقدير استعداد الدولة القائمة بالادارة لمواصلة تعاونها الوثيق مع الامم المتحدة في ممارسة مسؤوليتها ازاء توكيلاو . وتؤكد الجمعية العامة من جديد حق شعب توكيلاو وغير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقا لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٠ ، وتؤكد كذلك من جديد أن الدولة القائمة بالادارة تقع عليها مسؤولية ابقاء شعب توكيلاو على علم تام بهذا الحق . وفي هذا الصدد تلاحظ الجمعية العامة أن شعب الاقليم قد أعرب عن رأيه بأنه لا يرغب في الوقت الحاضر في إعادة النظر في طبيعة العلاقة القائمة بين توكيلاو ونيوزيلندا بل يرغب في منحه شيئا من حرية التصرف شيئا من حرية اتخاذ القرار . وترحب الجمعية العامة بتأكيدات الدولة القائمة بالادارة انها ستواصل الاسترشاد برغبات شعب توكيلاو دون سواها فيما يتعلق بمركز الاقليم في المستقبل ، وانها ملتزمة بالاستجابة الى رغبات شعب توكيلاو المعرب عنها . وتدعو الجمعية العامة الدولة القائمة بالادارة الى متابعة برنامجها في تشجيع الوعي لدى شعب توكيلاو بالامكانيات المفتوحة أمامه لممارسة حقه في تقرير المصير في اطار جهودها لضمان المحافظة على هوية شعب توكيلاو وتراثه الثقافي . وترى الجمعية العامة انه ينبغي للدولة القائمة بالادارة ان تواصل اطلاع شعب توكيلاو على وجهة نظر الامم المتحدة في أمراقليمه . وتدرك الجمعية العامة ان التنمية السياسية والاقتصادية لتوكيلاو وعنصر مهم في عملية تقرير المصير . وفي هذا الصدد ، تلاحظ الجمعية العامة مع الارتياح ان الفونو (المجلس) العام في توكيلاو بات يتولى مزيدا من السلطة في الشؤون المحلية السياسية والاقتصادية والعالية . وتلاحظ

---

(٤٠) A/40/23(Part II) ، الفصل الثاني ؛ و A/40/23(Part III) ، الفصل الرابع عشر ؛ و A/40/23(Part VII) ، الفصل الثالث عشر .

(٤١) انظر A/C.4/40/SR.18 .

الجمعية العامة مع الارتياح ان الفونو العام قد أسس لجنتين اضافيتين للبحث في الشؤون الصحية والزراعية . كما تلاحظ الجمعية العامة الجهود المستمرة التي تبذلها الدولة القائمة بالادارة لتعزيز التنمية الاقتصادية للاقليم والتدابير التي اتخذتها لحماية وضمان حقوق شعب توكيلاو في جميع موارد الطبعية والفوائد المستمدة منها . وبهذا الصدد تلاحظ الجمعية العامة ايضا ان الجهات الحكومية في توكيلاو ، بمساندة الدولة القائمة بالادارة لها ، تبحث الآن في سبل تحسين خطط زراعة نبات لب النارجيل وتسويقه . وتلاحظ الجمعية العامة مع الارتياح بشكل خاص التدابير المأخوذة للحد من عزلة الاقليم ، وذلك بتحسين مرافق الاتصالات السلكية واللاسلكية والدراسة المعنية بتحديد امكانية اعداد مساحات لهبوط الطائرات في كل من الجزر المرجانية الثلاث ، والجهود الرامية الى تسهيل النقل الجوي المنتظم الى الاقليم . وترى الجمعية العامة ان الدولة القائمة بالادارة ينبغي أن تستمر في توسيع برنامجها لدعم ميزانية الاقليم وتقديم المعونة الانمائية له . وتلاحظ الجمعية العامة مع التقدير الجهود المستمرة التي تبذلها الدولة القائمة بالادارة لادخال تحسينات في ميادين الصحة العامة والاشغال العامة والتعليم . وتكرر الجمعية العامة الاعراب عن تقديرها للوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الامم المتحدة ، وكذلك المنظمات الاقليمية ، لما تقدمه من مساعدات لتوكيلاو وتطلب اليها مواصلة تقديم المساعدة الى الاقليم . والجمعية العامة ، اذ تضع في اعتبارها ان البعثات الزائرة التي توفدها الامم المتحدة تشكل أداة فعالة للتأكد من الحالة السائدة في الاقاليم الصغيرة ، ترحب بدعوة الدولة القائمة بالادارة ، نيوزيلندا ، ودعوة شعب الاقليم الى ارسال بعثة زائرة خلال عام ١٩٨٦ وتحيط علما بالمقرر الذي اتخذته اللجنة الخاصة فيما يتصل بذلك (٤٢) . وترجو الجمعية العامة من اللجنة الخاصة ان تواصل دراسة المسألة في دورتها القادمة وان تقدم تقريرا عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والاربعين .

### مشروع توافق الآراء الثاني

#### مسألة بيتكيرن

ان الجمعية العامة ، وقد درست الفصلين المتعلقين بالموضوع من تقرير اللجنة

---

١٠ . الفصل الثالث عشر ، الفقرة ١٠ .

الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (٤٣) ، تحيط علما بالبيان الذي أدلى به ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية (٤٤) والذي يؤكد أن سياسة حكومته تتمثل في احترام نمط الحياة الشديدا الفردية الذي اختاره شعب الاقليم اختيارا حرا وانها ترى ان دورها بوصفها الدولة القائمة بالادارة هو أن تفعل ما في وسعها للحفاظ على هذا الاسلوب وتعزيزه وحمايته . وترجو الجمعية العامة من اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة هذه المسألة في دورتها المقبلة ، وأن تقدم الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والاربعين تقريرا عن ذلك .

---

(٤٣) A/40/23(Part II) ، الفصل الثاني ؛ و A/40/23(Part VII) ،  
الفصل الرابع عشر .

(٤٤) انظر A/C.4/40/SR.19 .

.../...

### مشروع توافق الآراء الثالث

#### سألة جبل طارق

ان الجمعية العامة ، ان تلاحظ أن حكومتى اسبانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية اتفقتا في بروكسل في ٢٧ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٤ (١) على بيان (٤٥) قررتا بموجبه أن تنفذا ، في موعد لا يتجاوز ١٥ شباط/فبراير ١٩٨٥ ، اعلان لشبونة (٤٦) المؤرخ في ١٠ نيسان/ابريل ١٩٨٠ ، بجميع أجزائه ، وان تلاحظ أن ذلك انطوى ، في نفس الوقت ، على توفير المساواة والمعاملة بالمثل في الحقوق للاسبان المقيمين في جبل طارق وأهالي جبل طارق المقيمين في اسبانيا ، وقرار حرية الحركة بالنسبة للأشخاص والمركبات والسلع بين جبل طارق والاقليم المجاور ، ومباشرة عطية تفاوضية ، وان تلاحظ أن بيان بروكسل ، نص فيما يتعلق بهذه النقطة الأخيرة ، على ما يلي : " مباشرة عطية تفاوضية تهدف الى التغلب على جميع الخلافات بينهما فيما يتعلق بجبل طارق والى تعزيز التعاون على أساس المنفعة المتبادلة في المسائل الاقتصادية والثقافية والسياحية وشؤون الملاحة الجوية والمسائل العسكرية والبيئية . ويقبل كلا الطرفين أن تناقش قضايا السيادة في اطار تلك العملية . وستلتزم الحكومة البريطانية التزاما كاملا بتعهداتها باحترام رغبات شعب جبل طارق كما هو موضح في ديباجة دستور عام ١٩٦٩ " ، وترحب بأنه قد تم في ٥ شباط/فبراير ١٩٨٥ اقرار المساواة والمعاملة بالمثل في الحقوق للاسبان المقيمين في جبل طارق وأهالي جبل طارق المقيمين في اسبانيا ، بالاضافة الى اقرار حرية الحركة بالنسبة للأشخاص والمركبات والسلع بين جبل طارق والاقليم المجاور ، وترحب بأن الحكومتين بدأتا ، في جنيف في ٥ شباط/فبراير ١٩٨٥ ، في عطية المفاوضات المنصوص عليها في بيان بروكسل والمتوخاة في توافق الآراء الذي اعتمدته الجمعية العامة في ١٤ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٣ (٤٧) ، وتحث الحكومتين كليهما على مواصلة المفاوضات السابق ذكرها بقصد التوصل الى حل دائم لمشكلة جبل طارق في ضوء القرارات ذات الصلة بالموضوع الصادرة عن الجمعية العامة ووفقا لروح ميثاق الأمم المتحدة .

\*

\* \*

٣٠ - توصي اللجنة الرابعة الجمعية العامة باعتماد مشروع المقرر التالي :

(٤٥) A/39/732 ، المرفق .

(٤٦) انظر A/AC.109/603 و Corr.1 ، الفقرة ١٣ .

(٤٧) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق

رقم ٣٠ ( A/9030 ) ، الصفحة ١١١ ، البند ٢٣ من جدول الأعمال .

مشروع مقترح

مسألة سانت هيلانة

ان الجمعية العامة ، بعد ان درست الفصول المتعلقة بالموضوع من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (٤٨) ، واستمعت الي بيان ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية (٤٩) ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، تؤكد من جديد على حق شعب سانت هيلانة غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقا لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، السوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٠ ، وتلاحظ الجمعية العامة التزام حكومة المملكة المتحدة باحترام رغبات شعب الاقليم فيما يتصل بمركزه السياسي في المستقبل وتحث في هذا الصدد الدولة القائمة بالادارة على أن تواصل ، بالتشاور مع المجلس التشريعي والممثلين الآخرين لشعب سانت هيلانة ، اتخاذ كل الخطوات اللازمة لضمان التنفيذ السريع للاعلان فيما يخص هذا الاقليم ، وفي هذا الصدد تؤكد من جديد أهمية تعزيز الوعي لدى شعب سانت هيلانة بالامكانيات المتاحة امامه لممارسة حقه في تقرير مصيره . وتعرب الجمعية العامة عن اطمئنانها في أن تستمر الدولة القائمة بالادارة في تنفيذ مشاريع تنمية الهياكل الأساسية ومشاريع التنمية المجتمعية الرامية الى تحسين الرفاهية العامة للمجتمع ، وفي تشجيع المبادرات والمشاريع المحلية ، وخاصة في مجالات مصائد الأسماك والحراجه والحرف اليدوية والزراعة . وتؤكد الجمعية العامة من جديد ان استمرار الدولة القائمة بالادارة في تقديم المساعدة الانمائية ، بالاضافة الى أي مساعدة قد يكون في وسع المجتمع الدولي تقديمها ، يشكل وسيلة هامة لتطوير الامكانيات الاقتصادية للاقليم ولتعزيز قدرة شعبه على أن يحقق تحقيقا تاما الأهداف الواردة في الاحكام المتصلة بالموضوع من

(٤٨) ( A/40/23 (Part II) ، الفصل الثاني ، و ( A/40/23 (Part III) ، الفصل

الرابع ؛ و ( A/40/23 (Part VII) ، الفصل الخامس عشر .

.. / ..

(٤٩) أنظر A/C.4/40/SR.19 .

ميثاق الأمم المتحدة . وتلاحظ الجمعية العامة مع القلق وجود مرافق عسكرية في جزيرة اسنشن التابعة ، وتشير في هذا الصدد الى جميع قرارات ومقررات الأمم المتحدة ذات الصلة فيما يتعلق بالقواعد والمنشآت العسكرية القائمة في الأقاليم المستعمرة والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي . وان الجمعية العامة ، اذ تلاحظ الموقف الايجابي للدولة القائمة بالادارة فيما يتعلق بمسألة استقبال بعثات الأمم المتحدة الزائرة في الأقاليم التي تديرها ، ترى ان امكانية ايفاد بعثة من هذا القبيل الى سانت هيلانة في وقت ملائم ينبغي أن تظل قيد الاستعراض . وترجو الجمعية العامة من اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة هذه المسألة في دورتها المقبلة ، بما في ذلك امكانية ايفاد بعثة زائرة الى سانت هيلانة في وقت مناسب وبالتشاور مع الدولة القائمة بالادارة ، وأن تقدم تقريرا عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين .

-----